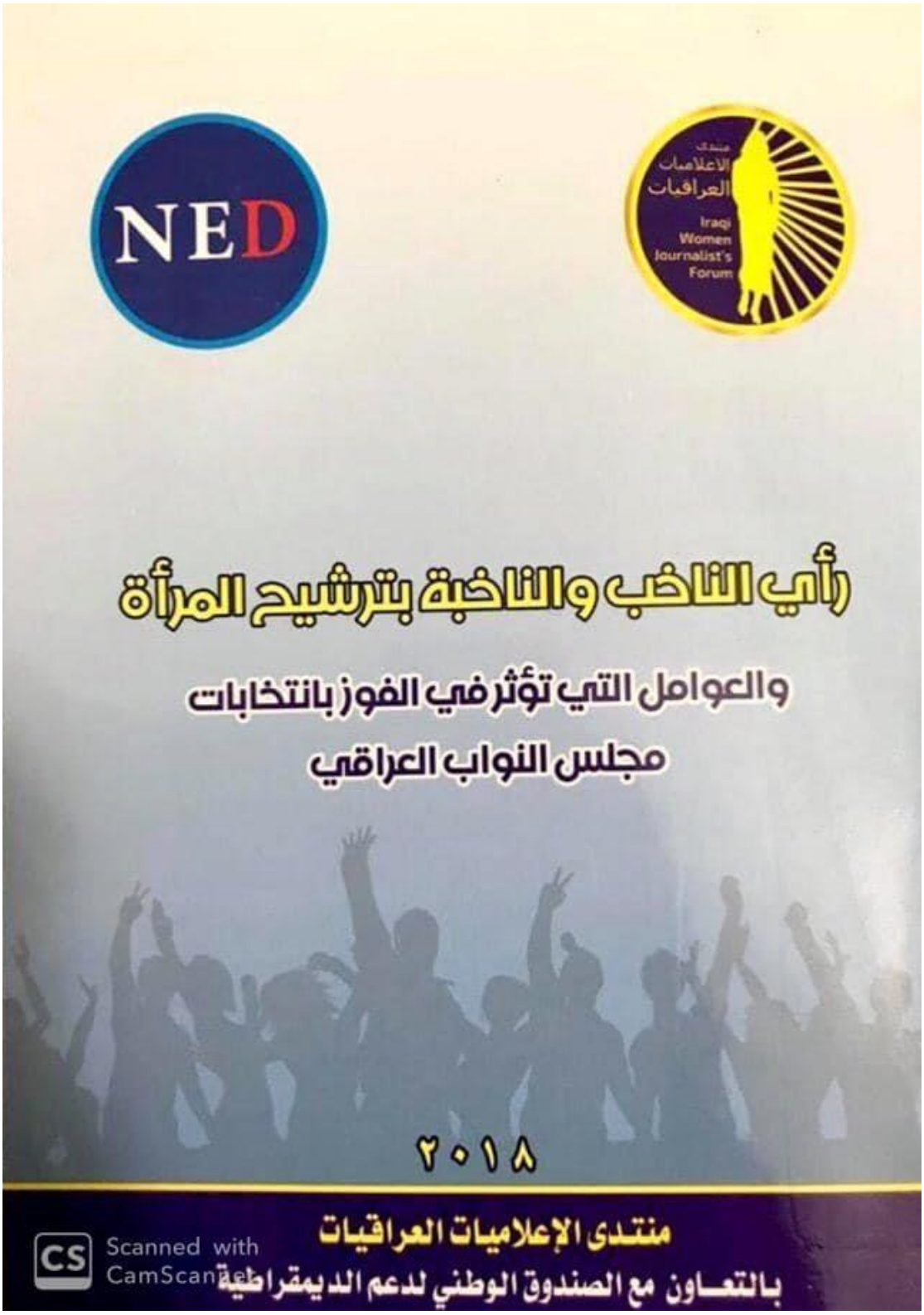

Scanned with CamScanner

رأي الناخب والناخبة

في ترشيح المرأة للانتخابات

والعوامل التي تؤثر في الفوز بانتخابات مجلس النواب العراقي

تموز 2017 – ايار 2018

منتدى الإعلاميات العراقيات

بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية

كتابة

د. نبراس المعموري

د. مهند النعيمي

د. بشرى العبيدي

تمهيد:

تقوم سيكولوجية الانتخاب على عملية اتخاذ القرار التي تشير إلى سلسلة من عمليات التقويم والتحليل والانتقاء للخيارات المتاحة قبل الشروع في الاختيار، فهي عملية مركبة تتداخل فيها جملة من العوامل الذاتية والموضوعية الخارجية والداخلية الأنية والمستقبلية.

فالميول والاتجاهات والرغبات والاهتمامات والقيم ومدى توفر عناصر الكفاءة والخبرة والنزاهة والوعي والمستوى العلمي والقدرة على تحقيق الأهداف المشروعة واختزال الزمن بإتجاه تحقيق الآمال والطموحات كلها تمثل عوامل معيارية لسيكولوجيا الانتخابات.

ان الاستعداد الشخصي لدى متخذ القرار والخبرات والتجارب التي اكتسبها في عملية المشاركة والعوامل الاجتماعية والحضارية للبيئة والأنظمة والقوانين السائدة في المجتمع، والأبعاد الاقتصادية التي تتعلق بالعوائد المتحققة والكلفة المترتبة على اتخاذه والقيم والتقاليد والاعراف الاجتماعية، فضلا عن اتساع دائرة القرار ودرجة اهميته، والمعلومات الحقيقية المتوفرة لدى الناخب ووضوح الرؤية تجاه المستقبل تشكل بمجموعها عوامل معيارية اساسية لاختيار وانتخاب الشخص المناسب للانتخاب لا سيما في ظل دولة المواطنة.

لذا تعد المواطنة مفهوما مركبا يعبر عن انموذج أو شكل من اشكال العلاقة بين الفرد والدولة والمجتمع، تنطوي على مجموعة من الحقوق والواجبات، كونها تضمن ثلاثة حقوق اساسية هي: الحريات التي تحمي الفرد من التدخلات غير الشرعية للدولة وسياسية تتمثل في المشاركة والترشيح في الانتخابات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمنها الدولة كحق العمل والتعليم والاجور والتأمين الصحي[1].

وفي الوقت الذي ضمنت فيه المواطنة حرية مشاركة الفرد في الحياة العامة، اتفق معظم الباحثين والمفكرين على وجوب مشاركة المرأة في الحياة السياسية كضرورة ملحة لتحقيق اهداف النظام السياسي في المجتمعات المعاصرة اذ لم يكن دخول المرأة الحياة السياسية ناخبة ومنتخبة أمراً يسيراً عبر التاريخ بل إن بعض الدول المتقدمة في حقوق الإنسان لم تعط حق التصويت للمرأة إلا في مراحل متأخرة، ومن ثم حق الترشيح في الانتخاب للبرلمانات والمجالس النيابية وعلى قدم المساواة مع الرجل، حتى اصبح التصويت في الانتخابات والمشاركة فيها احد اهم اوجه التعبير عنه ومعياراً لبلوغ الشخص المواطن وبداية مرحلة العمل التطوعي في المنظمات السياسية[2].

الحملات السياسية الموسعة التي تقوم بها النساء ومؤيدوهن ضرورية بصفة عامة للحصول على تشريعات أو تعديلات دستورية على حق المرأة في الاقتراع، وشجعت الامم المتحدة حق المرأة في الاقتراع في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كما عدت اتفاقية سيداو

[1] د. انور مغيث، 2013، مستقبل المواطنة، اعمال المؤتمر الفلسفس اللبناني_ العربي، 25_ 26 نيسان 2012.

[2] Rosenthal,S&Others1998:Political Volunteering from late adolescence to young adulthood:patterns and predictors.Journal of Social Issues. P1-4.

(1979) حق المرأة في التصويت باعتباره حقا أساسيا مع 189 بلدا، هم حاليا أطراف في هذه الاتفاقية، ويعد العراق احد الاطراف المصادقة على الاتفاقية[3].

وهذا ساعد لاحقا على ان تحصل المرأة العراقية على حق التصويت والترشيح في العام 1980 ودخلت البرلمان في العام نفسه وتعد هذه الخطوة متأخرة كثيراً مقارنة بالدول العربية الاخرى التي منحت حق التصويت والترشيح كما في لبنان ومصر والمغرب منذ منتصف القرن الماضي[4].

يتضمن الكتاب اربعة مباحث.. الأول عن تجربة المرأة العراقية في المشاركة السياسية، والثاني منهجية وتصميم استطلاع الرأي، والمبحث الثالث نتائج استطلاع رأي الناخب والناخبة حول ترشيح المرأة والعوامل المؤثرة في الفوز، اما الرابع فهو تحليل نتائج الاستطلاع والتوصيات.

---

3 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%AA

4 راجع المراة العربية والحياة النيابية ، سلسلة منشورات التمكين الصادرة عن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، الامارات، 2012.

المبحث الاول

الإطار القانوني لحق الانتخاب والترشيح

والتحديات التي تواجهها المرأة

اولاً: قانون انتخابات مجلس النواب العراقي:

نص قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013 المعدل بأن الناخب: العراقي الذي تتوفر فيه الشروط القانونية والاهلية للتصويت في الانتخابات.

الناخب المهجر: العراقي الذي تم تهجيره قسراً من مكان أقامته الدائم إلى مكان آخر داخل العراق بعد 2003/4/9 لأي سبب كان وقد عرّف القانون المرشح: هو كل عراقي تم قبول ترشيحه رسمياً من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لعضوية مجلس النواب العراقي.

كما نصت المادة (4) أولاً- الانتخاب حق لكل عراقي ممن توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة هذا الحق دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، ثانيا- يمارس كل ناخب حقه في التصويت للانتخاب بصورة حرة ومباشرة وسرية وفردية ولا يجوز التصويت بالانابة.

اما المادة (13) اولاً- يجب ان لا يقل عدد النساء المرشحات عن 25% في القائمة وان لا تقل نسبة تمثيل النساء في المجلس عن 25%. ثانياً – يشترط عند تقديم القائمة ان يراعى تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال[5].

ثانياً: حق الانتخاب والترشيح للمرأة:

يعد حق الانتخاب وحق الترشح من أهم الحقوق السياسية ويمكن إعتباراهما انعكاس لتقدم الدول فى مجال التجربة الديمقراطية، ولا يكتفي بالنص عليها دستورياً بل لا بد ان تقترن ايضا بمنظومة قوانين تحفظ هذا الحق وتضمن مشاركة أكبر للمرأة فى الحياة السياسية.

ويقتضي حق الترشح وجود بعض الشروط حتى يستطيع المواطن من خلالها ترشيح نفسه في الانتخابات سواء وطنية او محلية او حتى رئاسية، وقد أجمعت معظم دساتير العالم شرطى السن والجنسية فضلا عن وجود عدد من الضمانات تكفل حسن ممارسة هذا الحق فى إطار من الحرية و الديمقراطية.

ومن المسلم به أن جميع المواطنون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم فى الحقوق و الواجبات و لا مجال للحرمان أو التمييز بينهم فى ممارسة حق الترشح على أساس الجنس أو الدين أو العقيدة وهو بحسب الأصل حق مكفول لجميع المواطنين بمجرد توافر الشروط التى يتطلبها القانون فيهم.

[5] http://ar.parliament.iq/2017/11/20/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%AA/

وهناك دول كفلت حق المساواة لمواطنيها وسمحت للمرأة فيها بممارسة حقها فى الترشح للأنتخابات.

أُدخلت حقوق التصويت للمرأة في القانون الدولي من قِبل لجنة الامم المتحدة لحقوق الإنسان عام 1948، حيث اعتمدت الأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وتنص المادة 21 على ما يلي: "اولاً لكل شخص الحق في المشاركة في حكومة بلده مباشرة أو عن طريق ممثلين يختارهم بحرية، ثالثاً تكون إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة خلال انتخابات دورية ونزيهة تكون بالاقتراع العام والمتساوي، وتُجرى بالاقتراع السري أو بإجراءات تصويت حرة مكافئة"[6].

اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة اتفاقية الحقوق السياسية بعد ان دخلت حيز التنفيذ عام 1954، والتي تكرس المساواة في الحقوق للمرأة في التصويت، وتولي المنصب، والحصول على الخدمات العامة على النحو المنصوص عليه في القوانين الوطنية.

وكانت بوتان واحدة من أحدث الولايات القضائية التي اعترفت بحق المرأة الكامل في التصويت في عام 2008 أول انتخابات وطنية.

في العراق انتظرت المرأة حتى عام 1967 ليعترف لها بحق الانتخاب حيث منح هذا الحق للمرأة وفق قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة رقم 6 لسنة 1967 فقد جاء فيه "لكل ذكر وأنثى انتخاب عضو مجلس الأمة...."[7] إلا أن هذا النص لم يطبق، ولذلك كانت الممارسة الفعلية لحقوق المرأة السياسية في عام 1980 بموجب قانون المجلس الوطني لسنة 1980 حيث أشار إلى أن "لكل عراقي أو عراقية أن يكون ناخباً أو مرشحاً إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون"[8].

تنطوي هذه المادة على أهمية كبيرة في تاريخ التطور السياسي والدستوري في العراق من حيث تحقق المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الجنس بأن ساوت بين الرجل والمرأة وكذلك تجاوزت القيود الأخرى التي كانت تفرضها التشريعات الانتخابية السابقة التي عرفها العراق[9].

---

[6] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%AA

[7] د.علي يوسف ألشكري ،مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006 ، ص151

[8] المادة (12) من قانون المجلس الوطني رقم 55 لسنة 1980

[9] د. رعد الجدة ، التشريعات الانتخابية في العراق ، مطبعة الخيرات ، بغداد ، 2000 ،ص143.

ثالثاً: واقع المرأة السياسي منذ تأسيس الدولة العراقية ولغاية 2003

من منطلق أنّ قضية المرأة هي قضية مجتمعية فإنه لا يمكن إحداث أي تقدم فيها إلا بتقدم المجتمع ككل وتوافر شروط اجتماعية واقتصادية وسياسية من أهمها التنمية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

إن مشاركة المرأة في الحياة بمختلف مناحيها تصبح ضرورة وغاية في الوقت نفسه، كونها تمثل نصف المجتمع وإشراكها في عمليات صنع القرار السياسي، لا زال محدوداً، إذ تفتقر إلى التمثيل المتكافئ القائم على التوازن سواء في كيان الحكومات، أو في المؤسسات التمثيلية وضعف مشاركتها في السلطة التنفيذية، ولا تقتصر هذه الإشكاليات على التمثيل في مواقع اتخاذ القرار الحكومية بل تمتد إلى منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

شهد العراق تنامياً واسعاً في الوعي الوطني والسياسي وشمل النضال من اجل الاستقلال والتصدي لمعاهدة 1930 الاستعمارية جماهير واسعة من ضمنها الجماهير النسوية، وفي النصف الثاني من الأربعينيات شاركت المرأة بشكل فعّال في المعارك الوطنية وقضايا السجناء السياسيين فكانت مساهمتها في وثبة كانون الثاني 1948 ضد معاهدة بورت سموث بارزة وفعالة، وأثناء الانتكاسة ونتيجة للإرهاب الذي مورس من قبل السلطة والأحكام العرفية, تعرضت النساء للاعتقال والتعذيب.

وفي الخمسينيات لعبت المنظمات النسوية دوراً بارزاً في النضال من اجل تقديم الخدمات المختلفة للمرأة والطفولة والعائلة، وقدمت للسلطة مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية الذي أصبح فيما بعد قانون الأحوال الشخصية النافذ ذي الرقم (188) لسنة 1959 فضلا عن خدمات كبيرة في مكافحة الأمية والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية، كما امتلأت في هذه المرحلة القطاعات العلمية والثقافية بأسماء عراقيات مبدعات تركن بصمات واضحة, وعم الاختلاط بين الجنسين معظم الكليات والمعاهد الدراسية. وفي الستينيات وصلت أول امرأة عراقية إلى سدة الحكم وعينت أول وزيرة عراقية في تاريخ الحكومات العراقية وهي (نزيهة الدليمي) وزيرة للبلديات.

وبعد تولي حزب البعث الحكم نتيجة إسقاط سلطة عبد الكريم قاسم بانقلاب 1963, تعرضت الحركة النسائية للملاحقة والاعتقال وتعرضت للتعذيب والسجن فتعرضت هذه الحركة للردة والانحسار وفقدت الكثير من مكتسباتها.ولكن في 1968 وبعد عودة حزب البعث بحلّة جديدة, فرض الاتحاد العام لنساء العراق منظمة نسوية وأداة لتنفيذ سياسته، كما بدأ العد التنازلي للواقع المضيء الذي حققته المرأة لعقود زمنية مضت.

وفي التسعينيات وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية, عانت المرأة العراقية في الجنوب والوسط والشمال الكثير نتيجة ما ترتب على الحروب والحصار والسياسة غير المتوازنة للنظام انذاك من تداعيات اجتماعية واقتصادية [10].

[10] د بشرى العبيدي ، التشريعات الدستورية والقانونية .. واقع وطموح من الناحيتين السياسية والانسانية/ بحث قدم في مؤتمر سائرون 2018/3/29

رابعاً: تجربة المرأة العراقية بعد 2003

امتلكت الحركة النسوية بعد 2003 الوعي الكافي بضرورة العمل لأيجاد الآليات المناسبة التي تضمن مشاركة المرأة السياسية، ومن أهم هذه الآليات هي وضع نسبة تمثيل ثابتة للنساء في الدستور، فكانت الحركة النسوية سباقة الى فرض وجودها في الساحة السياسية من خلال عقد المؤتمرات وحملات ضغط واسعة على اللجنة الدستورية والقادة السياسيين المؤثرين لضمان منح المرأة حق المشاركة السياسية، والمساواة عبر مواد دستورية كان من ابرزها تثبيت الكوتا في دستور 2005 بنسبة ان لا يقل تمثيل النساء في السلطة التشريعية عن 25% ومواد دستورية تضمن مساواة المرأة مع الرجل حيث نصت المادة (20) على ان: "للمواطنين.. رجالاً ونساءً.. حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح" [11]، وفعلا تم انتخاب مجلس النواب العراقي عام 2006 بمشاركة 74 امرأة اي بنسبة 25,8%، وجرت انتخابات مجلس النواب لدورته النيابية الثانية عام 2010, لتفرز وصول (82) امرأة الى البرلمان، وهذه الزيادة في العدد مقارنة بالدورة البرلمانية الاولى سببها زيادة عدد اعضاء مجلس النواب حسب قانون الانتخابات من (275) الى (325) تكييفاً مع النسبة السكانية[12].

التجربة الانتخابية على مدى دورتين نيابيتين ادت الى ان تنعكس ايجاباً خلال انتخابات الدورة البرلمانية الثالثة 2014، حيث ارتفعت نسبة مشاركة النساء المرشحات للانتخابات وتعد هي الأعلى مقارنة بسابقتها، حيث بلغت أعداد المرشحات إلى مجلس النواب إلى 2604 مرشحة، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالعدد الكلي للمرشحين البالغ 9045 مرشحاً في انتخابات مجلس النواب العام 2014 كما بلغ عدد الناخبات 5,215,331 من اصل 12,388,317 المجموع الكلي من الناخبين.. ذكوراً واناثاً.. وهي نسبة تقترب من النصف، كما ان عدد النساء الفائزات خارج الكوتا 20 امرأة، وهي ايضا نسبة عالية مقارنة بالانتخابات الماضية، الا انها لا تنسجم مع نسة المشاركات في الانتخابات، والتي تقترب من نسبة الرجال المشاركين في التصويت، وللإشارة فإن انتخابات العام 2014 عرفت حصول 22 امرأة على مقاعد نيابية من دون الإستعانة بنظام الكوتا وذلك من أصل 83 مقعداً مخصصاً للمرأة يمثل نسبة 25% من مجموع أعضاء مجلس النواب العراقي الذي يبلغ 328عضواً[13].

[11] د نبراس المعموري ، المشاركة السياسية للمراة / بحث منشور في موقع منتدى الاعلاميات العراقيات 2016.
[12] نبراس المعموري ، المصدر نفسه.
[13] البيانات الواردة من مركز العد والفرز في المفوضية المستقلة للانتخابات / المكتب الوطني / قسم النوع الاجتماعي.

خامساً: العوائق التي تواجه النساء العراقيات في الترشيح والفوز في الانتخابات النيابية:

حسب التجارب الانتخابية الثلاث تواجه النساء اللاتي يسعين إلى الترشح في الانتخابات الكثير من العوائق والصعوبات لعل من ابرزها:

1- النظام الانتخابي

أجريت خمس عمليات انتخابية لمجالس المحافظات ومجلس النواب في العراق فضلا عن انتخابات اقليم كردستان، واعتمدت فيها طرق عدة في توزيع المقاعد وحساب الاصوات، فكانت طريقة (هوندت في العام 2006) ثم (سانت ليغو في العام 2010) و(سانت ليغو المعدلة في العام 2014) وكل طريقة اعطت نتائج مختلفة انعكست سلباً على حظوظ المرأة المرشحة في الانتخابات وهذا تطلب ان تكون حملات مدافعة مكثفة لتشخيص السلبيات ونقاط الضعف وكيفية تجاوزها لا سيما ان الحركة النسوية اخذت تتطور بشكل لافت تميز بوعي وادراك لمنظومة القوانين والتشريعات والاجراءات الواجب توفرها لضمان بيئة ناجعة للمرشحة.

تضمن قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013 فقد قرر في المادة (13) منه (اولاً: يجب ان لا يقل عدد النساء المرشحات عن 25% في القائمة وان لا تقل نسبة تمثيل النساء في المجلس عن 25%، ثانياً: يشترط عند تقديم القائمة ان يراعى تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال.

كما قرر في المادة (14 – ثانياً) منه ان يتم توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة وفقاً لنظام سانت ليكو المعدل وكما يلي : ثانياً : يراعى في ذلك ضمان حصول المرأة على (25%) على الاقل من عدد المقاعد.

اما المادة (15) من هذا القانون فقد نصت في الفقرة اولاً منها على (اذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط ان تحل محلها امرأة الا اذا كان ذلك مؤثراً على نسبة تمثيل النساء).

وهذا يعد ظلما وانتهاكا لحقوق المرأة السياسية بل ومخالفة لاهداف هذا القانون الذي نصت عليها المادة (2) في الفقرة ثانياً على (المساواة في المشاركة) والفقرة رابعاً عندما نصت على "ضمان عدالة الانتخابات وحريتها ونزاهتها" فلماذا عندما يشغر مقعد رجل يعوّض برجل وعندما يشغر مقعد امرأة لا يشترط تعويضه بأمرأة الا اذا كان مؤثراً في نسبة الـ 25% وكأن الحق السياسي للمرأة يجب ان يبقى مسجوناً في هذه النسبة وان لا يتعداها على الرغم من ان الماد 49 – رابعاً من الدستور العراقي كان نصها واضحا في هذه النسبة وهو "ان لا تقل عن الربع" اي ان الزيادة غير ممنوعة ولكن الاقل منها هو الممنوع، فضلا عن مخالفتها الصريحة للمادة (16) من الدستور العراقي والتي تنص على "تكافوء الفرص حق مكفول لجميع العراقيين, وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك" والمادة (20) منه والتي تنص على "للمواطنين رجالاً ونساء, حق المشاركة في الشؤون العامة, والتمتع بالحقوق السياسية, بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح"[14].

[14] د بشرى العبيدي ، مصدر سبق ذكره.

صوت مجلس النواب على صيغة نظام سانت ليغو المعدل 1.7 في احتساب مقاعد الانتخابات النيابية المقبلة ويُنتخب اعضاء مجلس النواب العراقي لدورته الرابعة 2018 بمعدل 328 معتمدا شكل القائمة المفتوحة للتمثيل النسبي للقوائم الحزبية، وذلك باستخدام المحافظات كدوائر انتخابية، وقد عدل النظام موخراً بعد مناشدات ومطالبات منظمات نسوية وناشطات بما يضمن عدم حرمان المرأة من حقوقها وأصواتها عند توزيع المقاعد[15].

الا ان ما يسجل على النظام الانتخابي هو غياب العدالة من حيث عدم احتساب من تحصل على اصوات قيمة المقعد الانتخابي ضمن حساب الكوتا وانما تكون خارج هذا الحساب كي نخرج عن التقوقع داخل الحد الادنى الثابت منذ سنوات الذي هو 25%, لا سيما ان انتخابات 2014 افرزت فوز 20 امرأة تجاوزن العتبة الانتخابية إلا انه تم احتسابهن ضمن الكوتا على الرغم من ان المادة 49 – رابعاً من الدستور العراقي تنص على ما لا يقل عن الربع اي من المهم ان ترتفع النسبة عن الربع ولكن كحد ادنى هو الربع (وهذه ممكن ان تتحقق من خلال تعليمات تصدر عن مفوضية الانتخابات وتكون تعليمات تفسيرية او توضيحية للمادة 49 – رابعا، وكذلك لما ورد في قانون الانتخابات فيما يتعلق بنسبة الكوتا النسوية بانها تعني يجب ان لا تقل عن الربع وبالتالي من المفضل ان تكون اكثر من الربع عن طريق اخراج النساء اللواتي يحصلن على اصوات المقعد الانتخابي من حساب الكوتا وبهذا نتمكن من تحقيق نسبة عادلة موافقة للدستور من التمثيل النسوي "المواد 14 و 16 و 20 و 49 – رابعاً من الدستور العراقي و الخطة الوطنية لقرار مجلس الامن 1325"[16].

2- الثقافة:

تعمل القيم الثقافية التقليدية ضد تطور وتقدم المشاركة السياسة للمرأة حيث يؤثر السياق الثقافي على مدى إدراك ملاءمة البيئة السياسية للنساء اللاتي يترشحن في الانتخابات وفي مدى إمكانية فوزهن، ومن أبرز هذه القيم الثقافية التقليدية: السياسات المعادية والعدوانية: غالبا ما تتعرض النساء اللاتي يتطلعن للترشيح والفوز للتمييز ضدهن في المجتمع التقليدي بسبب السياسات التي لا تسمح بتقدم وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

كذلك يصوت الناخبون في المناطق العشائرية بناء على الانتماء القبلي والديني أكبر من تصويتهم للكفاءة او الاستقلالية.

بالاضافة إلى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المرأة، مازال الكثير من العراقيين متمسكين بعادات وتقاليد تقف عائقا أمام المشاركة السياسية للمرأة، لا سيما مع انتشار الأمية والتسرب من المدارس وخصوصاً بين الاناث، والتغلب على هذه العادات والتقاليد يتطلب تضافر الجهود من قبل النساء في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لغرض دعم

[15] https://www.aljournal.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF-%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AA-%D9%84%D9%8A%D8%BA%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-1-7-%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA/

[16] د بشرى العبيدي / تجربة المراة في الانتخابات / بحث منشور في منتدى الاعلاميات العراقيات / 2017.

المرأة المرشحة وتوعية الناخبة بالتصويت للمرأة ورفض التمييز على اساس النوع الاجتماعي والهيمنة الذكورية في العملية السياسية[17].

ويميل الفقه إلى اعتماد اتجاهين في تفسير السيطرة الذكورية على العملية السياسية:-

1- الخيارات التي اقرها المجتمع للمرأة، دعتها إلى توجيه طاقاتها نحو الاهتمامات العائلية لاسيما تنشئة الأطفال.

2- التقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية التي تتحكم بالاتجاه نحو الأدوار والامتيازات السياسية.

وقد تجاوزت الدراسات الحديثة هذين المنظورين وأظهرت إن المؤسسات السياسية ذاتها، أسهمت في خلق وتكريس هذه الاتجاهات وفي ديمومة الثقافة السياسية الانتقائية التي تؤثر سلباً حتى في النساء اللواتي يفزن في الانتخابات عندما تضع لهن شروطاً للمشاركة.

وفي دراسة ميدانية أجرتها في العراق اليونيفم سنة 2005 شملت (311) عينة بحث بينت ان (60,1%) من العينة أن العقبات والمعيقات التي تواجه المرأة العراقية عند ممارستها لدورها السياسي تعود للظروف السياسية, يليها وبحسب رأي (52,7%) طبيعة المجتمع, وقد بينوا إن المجتمع يحتاج إلى توعية سياسية واجتماعية وبناء قدرات أفراده . ثم بين (48,3%) منهم أن المعتقدات الدينية تشكل عاملا مهما في إعاقة المرأة عن ممارسة دورها السياسي في العراق, بينما أعاد (38,3%) السبب إلى الانشغال بتربية الأطفال, و(33,8%) لإدارة أمور المنزل و(31,2%) لعدم ثقة المرأة بنفسها وقرر (28,9%) أن السبب يعود إلى القيود التشريعية[18].

3- القواعد والإجراءات التنظيمية داخل الحزب

يعتمد عدد النساء المرشحات من قبل الأحزاب السياسية على مستوى الحزب والتنظيم ومستوى النفوذ الذي يتمتعن به داخل الحزب والتي تعطي نسبة للمرأة أو وتخصص أن يكون عدد من مرشحي الحزب أو التنظيم من النساء، ورغة مطالبات الحركة النسوية العراقية على تضمين الكوتا في قانون الاحزاب بنسبة لا تقل عن الثلث إلا ان القانون رقم (36) لسنة 2015 قرر عبر المادة 11 (يشترط لتأسيس اي حزب مراعاة ما يأتي:- اولا – أ: .... على أن يتم مراعاة التمثيل النسوي) . و عدت هذه الفقرة مجحفة بحق النساء ومخالفة واضحة لنص المواد 14 و 16 و 20 من الدستور العراقي[19].

---

[17] د نبراس المعموري / اثر العادات والتقاليد والثقافة السائدة على واقع المراة / بحث قدم في موتمر دوكان حول واقع المراة في العراق عام 2014.

[18] دور النساء العراقيات في الحياة السياسية – دراسة اليونيفم – 2005 – ص 32.

[19] قانون الاحزاب العراقي رقم 36 لسنة 2015.

وتتباين الأحزاب السياسية بخصوص دعم النساء المرشحات في الانتخابات، وهذا يعود اولاً إلى عدد من العوامل المتصلة بحجم المقاعد التي يشغلها الحزب قبل الانتخابات والامكانيات المادية والبشرية المتوفرة للحزب من حيث عدد المرشحين الذين سيقوم الحزب بدعمهم أثناء الحملة الانتخابية. و ومدى كفاية الفترة الزمنية المتاحة لعملية الترشيح وحجم المنافسة ضد أعضاء الأحزاب الذكور كما أن فرص الأشخاص المعروفين جيداً والبارزين في المجتمع في الحصول على ترشيح الحزب لهم تكون أكبر[20].

4- الحملات الانتخابية

قد تواجه النساء تمييزاً أثناء البدء بالحملات الانتخابية من خلال المنافسة في المجال ذي الطابع الذكوري حتى من حيث أصوات الناخبين والناخبات التي يمكن ان يحصلن عليها. حيث من الممكن ان تقوم النساء المسجلات بإعطاء أصواتهن للمرشحين من الذكور وليس للمرشحات من النساء وهذا ما اثبتته التجارب الانتخابية الماضية، كما توجد بعض العوائق والصعوبات التي ستواجه النساء المرشحات وأهمها:

- ثقافة النوع الاجتماعية والنمط التقليدي: من أهم المعوقات التي تواجهها بعض النساء وقد شهدت انتخابات مجلس النواب عام 2014 حملات مكثفة من قبل بعض الاطراف لتشويه مشاركة النساء المرشحات في الانتخابات من خلال التعليقات السلبية على البوسترات الخاصة بالمرشحات في الشوارع وتمزيقها، كما نشرت صور عديدة على شبكات التواصل الاجتماعي لشبان عراقيين وهم يقبلون صور مرشحات للانتخابات البرلمانية العراقية، التي انتشرت في مختلف المدن العراقية وعدت هذه الحملات مقصودة تقف وراءها بعض الجهات لأجل تشويه صورة المرأة العراقية وإجبارها على نمط حياتي معين كمقدمة لإرجاعها إلى عصور الظلام[21]، اضافة الى التحديات التي تواجهها المرأة على صعيد الاسرة كونها تتحمل مسؤولية اسرية تستوجب منها اداء ادوار اوسع وجهد اكبر.

- المال والمنافسة على الترشيح: يلعب المال دوراً اساسياً في الحملات الانتخابية ويتجاوز النقاش الدائر حول دور المال في تمويل الحملات الانتخابية الأثر المباشر المتمثل في قدرة المرشحين على إدارة حملات متكافئة، خاصة أثناء الانتخابات التمهيدية، إلى جوهر النظرية الديمقراطية التي تفترض نوعاً من المساواة السياسية بين المواطنين[22].

---

[20] نبراس المعموري / المشاركة السياسية للمراة العراقية / بحث منشور في منتدى الاعلاميات العراقيات 2016.

[21] https://alarab.co.uk/%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83-%D8%B3%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9

[22] http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/2/4/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

نظم قانون انتخابات مجلس النواب رقم (45) لسنة 2013، موضوع الدعاية الانتخابية في عشر مواد لكن الغريب أن المشرع العراقي في القانون المشار اليه لم يتناول التمويل الذي يخص الدعاية الانتخابية إلا في مادة واحدة وهي والمادة (29) منه بالنص "يحظر الإنفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو من موازنة الوزارات أو أموال الوقف أو من أموال الدعم الخارجي" ويعد هذا النص عاماً يمكن الالتفاف عليه بأي شكل؛ كونه لم يضع ضابطاً محدداً لموضوع التمويل، فقد تتم العملية مصحوبة بضبابية ازاء مصادر الانفاق على الدعاية الانتخابية[23].

كما ورد في تقرير شبكة المستقبل الديمقراطية العراقية، لمراقبة الانتخابات، أن هناك محاولات من قبل بعض المرشحين لشراء أصوات الناخبين، كما تحدث تقرير الشبكة عن وجود تفاوت في الحملات الانتخابية، حيث كان واضحا التكلفة المالية الكبيرة للحملات الدعائية لعدد من المرشحين[24].

وامام هذه التحديات القانونية وحتى الاخلاقية فلا تستطيع اغلب النساء المرشحات القيام بعمل مشابه او تحمل التكاليف الأولية التي يحتاجها مرشح/مرشحة ما لتدشين حملة الترشيح حتى يعرف باسمه/اسمها ويحصل على الشهرة وينظم فريق الحملة .

[23] اياس الساموك ، تمويل الحملات الانتخابية ، مقال منشور في موقع كتابات 2018/1/23.

[24] http://alghad.com/articles/537736-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9

المبحث الثاني

استطلاع الرأي

مقدمة:

عكف منتدى الاعلاميات العراقيات سنوياً على اعداد دراسات ميدانية معتمداً لغة الارقام اساساً في حملاتها الاعلامية التي يتبناها كجزء اساس من عمله في مجال المناصرة الاعلامية لقضايا المجتمع وحقوق الانسان، لذا تضمنت ورقة الاستطلاع مجموعة من الاسئلة المتعلقة بالمشاركة في الانتخابات واسئلة تتعلق باتجاهات حجم التصويت للمرأة من عدمه والفرص المتاحة وفق المناطق والمجتمعات التي تنتمي لها المرشحة ودور الاحزاب والاعلام والمؤسسات الاخرى في دعم الحملات الانتخابية للمرأة المرشحة والعوامل المؤثرة في الفوز من عدمه.

اولاً: أهداف الاستطلاع:

تهدف الدراسة الى تحديد اسباب عزوف المجتمع عن انتخاب النساء المرشحات في الانتخابات، بفارق كبير عن الرجل.

ورفع توصيات الى رئاستي مجلسي النواب والوزراء والمفوضية المستقلة للانتخابات بتفعيل النتائج المتمخض عنها هذا البحث وأثرها في معالجة قصور النظرة وانعدام الثقة بقدرة المرأة على تحقيق منجز نيابي مشهود وتبوء مراكز صنع القرار لاحقا على الاصعدة كافة.

وتعزيز وعي المجتمع بدور المرأة في صنع القرار الرسمي برؤية تأملية بعيدة عن السلوك الاهوج للبعض.. من نساء ورجال الدورات السابقة من مجلس النواب، والتي ادت الى تشتيت الجهود لتحقيق الهدف الاساسي الذي نص عليه الدستور من حيث المساواة والمشاركة.

اضافة الى المساهمة في خلق اجواء مشجعة على العمل الجدي في توجيه الناخبين نحو النساء بالقوة ذاتها والسعي لاشراك الفئات العمرية كافة.. خاصة من النساء لتبني قضيتهن من خلال تبني حملات اعلامية مساندة تراعي قضية الجندر.

لقد أكدت الدراسات والبحوث أن وراء ظاهرة عزوف الناخبين عن التصويت بشكل عام الى اسباب عديدة تكاد تكون متمثلة في كل البلدان التي تنتهج نهجاً ديمقراطياً ويمكن اجمالها بما يلي:

1- العامل المادي والظروف المحيطة بالفرد اذ تكون في كثير من الاحيان سبباً للامتناع عن التصويت.

2- العامل الاجتماعي ويتمثل بالفئات الاقل اندماجا بالمجتمع حيث ترتفع نسبة الامتناع عن التصويت في الفئات غير المتعلمة او الامية،اذ ليس بمقدور هولاء فهم ماهية الانتخابات وأهدافها ونتائجها عليهم.

3- العامل السياسي المتمثل برفض الممتنعين عن التصويت للبرامج والمرشحين بل وللنظام السياسي القائم.

4- طبيعة التشريعات والنظم الانتخابية من شأنها ان تشكل عاملا مشجعا للبعض وغير مشجع للبعض الاخر للمشاركة في الانتخابات.

ثانياً: مؤشرات نتائج الاستطلاع

ستقدم لنا نتائج استطلاع الرأي جملة من المؤشرات حول:

- نسبة الناخبين الذين شاركوا في الانتخابات السابقة، ونسبة الذين سيشاركون في الانتخابات المقبلة.

- نسبة الذين يفضلون ترشيح الرجل أو المرأة في الانتخابات.

- نسبة الذين يختارون التصويت لصالح المرأة في الانتخابات المقبلة.

- نسبة الذين يعتقدون بتأثير درجة القرابة على قرارهم في التصويت لصالح المرأة في الانتخابات المقبلة.

- نسبة الذين يرون ان المرأة المرشحة التي تسكن المناطق الشعبية سيكون لها فرصة اكبر في الفوز.

- نسبة الذين يعتقدون بامكانية ادارة الرجل للحملة الانتخابية لزوجته او اخته او امه او ابنته، اذا ما ترشحت للانتخابات.

- نسبة الذين يعتقدون بتأثير الاستقلال المادي على ترشح المرأة للانتخابات.

- نسبة الذين يعتقدون بان المرأة المرشحة تمتلك نفس قدرة الرجل على القيام بحملة انتخابية ناجحة.

- معرفة مدى دعم منظمات المجتمع المدني والنقابات للمرأة في الانتخابات، وهل بنفس دعمها للرجل.

- معرفة أي النساء لها الفرصة الاكبر للترشح للانتخابات (اذا كانت من عائلة او عشيرة مؤثرة دينيا او قبليا – اذا كانت ذات خبرة وكفاءة – اذا كانت منتمية او مناصرة لاحدى القوى السياسية – اذا كانت ناشطة في المجتمع المدني).

- معرفة اي الفئات الاجتماعية التي تدعم فوز المرأة في الانتخابات (العشيرة والاقارب- رجال الدين – المعارف والاصدقاء – الشرائح المثقفة) حسب رأي المبحوثين.

- معرفة وسائل الاتصال والاعلام الاكثر تاثيراً لفوز المرأة في الانتخابات من بين (اللقاءات التلفزيونية – مواقع التواصل – الندوات العامة – الراديو – اعلانات – الزيارات المنزلية).

- قياس تقييم الناخبين حول دور الاعلام العراقي في تشجيع المرأة على الترشيح في الانتخابات ودعمها خلال الحملة.

- معرفة اي النساء المرشحات لها الفرصة الاكبر في الفوز في الانتخابات (التي لديها منصب وظيفي- البارزة في المجتمع المدني – القريبة لاحدى السياسيين – التي لديها مظهر جذاب).

- معرفة رأي الناخبين حول نجاح المرأة العراقية عامة حسب التجربة السابقة لها في البرلمان.

ثالثاً: منهجية وادوات المسح

صممت إستمارة الإستطلاع بمشاركة مجموعة من ملاكات المنظمة والمتطوعات من الاعلاميات والناشطات وتم عرضها على عدد من المختصين في صناعة استطلاعات الرأي، كما تم عرضها على ممثلي المحافظات المستهدفة والاخذ بملاحظاتهم لاظهارها بشكلها الأخير والتي تضمنت قسمين الأول؛ معلومات عامة عن المستجيب (نوع الجنس- العمر- التحصيل الدراسي- الحالة الاجتماعية - واخيراً المحافظة) والثاني؛ استبيان الاستطلاع.

نُفذ الاستطلاع خلال الفترة الممتدة من 1 تموز 2017 ولغاية 1 نيسان 2018 وتمت عملية جمع البيانات وإدخالها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (IBM SPSS Statistics – version 23).

رابعاً: الفئة المستهدفة

يستهدف هذا الاستطلاع الفئة العمرية (السن القانونية للناخبين) من سكان المحافظات (بغداد- البصرة- ذي قار- ديالى – الانبار– كركوك).

يلاحظ أن الفئة المستهدفة تشمل شريحة واسعة تتوزع على تصنيفات وظروف مختلفة تشمل (الجندر- التحصيل الدراسي – والحالة الاجتماعية).

خامساً: تصميم العينة واسلوب اختيار وحدات المعاينة

صممت عينة استطلاع الرأي للمشروع لعام 2017 - 2018 لتكون عينة غير متساوية حسب الكثافة السكانية والاثنية للمحافظات الست المشمولات بالاستطلاع اضافة الى تحديد حجم عينة لكل محافظة على حدة للفئة العمرية (السن القانونية للناخب العراقي) لتوزيع حجم العينة على مستوى (نوع الجنس - الحالة الاجتماعية – والتحصيل الدراسي) كالتالي:

بغداد: 250 فرداً من كلا الجنسين

البصرة: 100 فردٍ من كلا الجنسين

ذي قار: 50 فرداً من كلا الجنسين

ديالى: 50 فرداً من كلا الجنسين

الانبار: 60 فرداً من كلا الجنسين

كركوك: 100 فردٍ من كلا الجنسين

بلغ حجم العينة (610) مبحوثين، وزعت على المحافظات المشمولة بالاستطلاع، وبلغ عدد الافراد الذين أستطلعوا فعليا (591) ذكر وانثى للفئة العمرية (18- اكبر من 51) سنة، أما عدد الأفراد غير المستجيبين فبلغ (19)مبحوثا، أي أن نسبة الاستجابة اكبر من 95%.

سادساً: قياس صدق وثبات الاستبانة

خضعت الاستبانة لاختبار معامل ثبات الفا كرونباخ لقياس ثبات التقديرات التي نحصل عليها من الاستبانة ومدى تجانس مفرداتها، وكانت نسبة المعامل 714 وهي نسبة جيدة لقياس صدق وثبات نتائج الاستبانة.

تجدر الاشارة الى ان صدق الاستبيان يعني تمثيله للمجتمع المدروس بشكل جيد، وثباته يعني اننا اذا اعدنا توزيع هذا الاستبيان على عينة اخرى من نفس المجتمع وبنفس حجم العينة فان النتائج ستكون مقاربة للنتائج التي حصلنا عليها من العينة الاولى.

سابعاً: اسئلة الاستطلاع (راجع ملحق رقم 1)

المبحث الثالث

نتائج استطلاع الرأي

1- وزع المبحوثون بين انثى وذكر بنسبة 52% ذكور و 48% اناث

شكل رقم 1

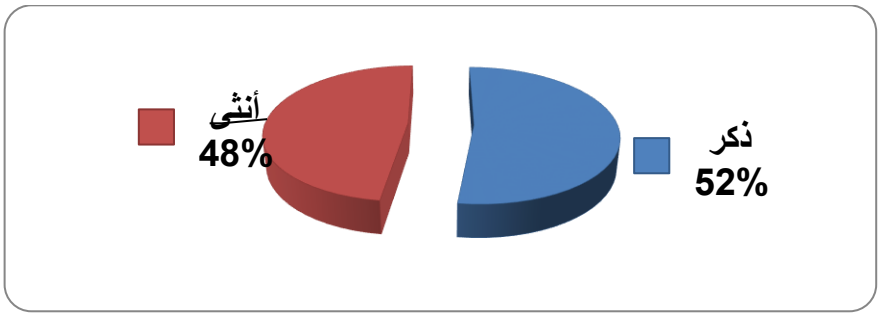

2 – التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الفئة العمرية

من 18 الى 30 عاما 37%

من 31 الى 40 عاما 31%

من 41 الى 50 عاما 18%

من 51 عاما فما فوق 14%

شكل رقم 2

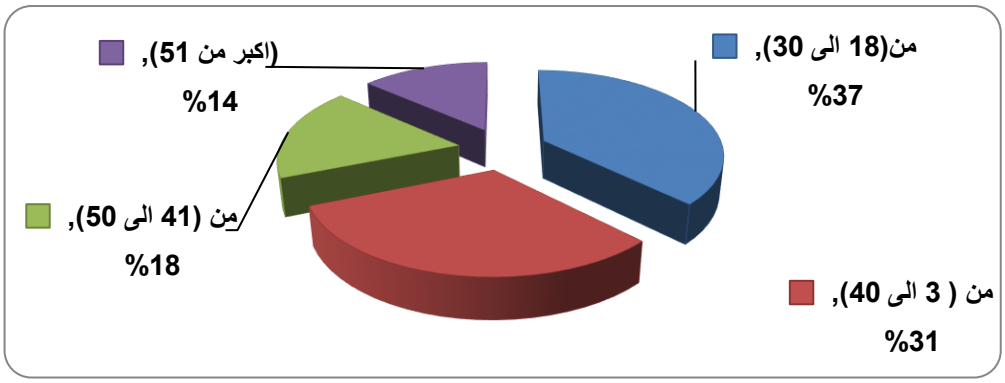

يشير التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الفئة العمرية إلى ان 68% من الأفراد المقترعين ممن تقل أعمارهم عن 41 سوف يشتركون في الانتخابات، بمعنى ان خيارات الناخبين ستكون اكثر ميلا لتحليل معطيات الواقع الأني السلبية الإيجابية ومآلاته المستقبلية المنظورة، وبالتالي فأن معيار (استشراف المستقبل) سيكون احد اهم محددات الاختيار الانتخابي. علما ان إحصائية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في العراق الصادر عام 2014 يعد العراق من اكثر دول العالم شباباً اذ ان نحو 59% من السكان تقع أعمارهم تحت سن 19 سنة[25].

[25] انظر برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق عام 2014
http://www.iq.undp.org/content/Iraq/ar/home/countryinfo.html

3: نسبة المبحوثين ممن يحملون الشهادة الجامعية والعليا تبلغ 53% مقابل 43% ممن يحملون الشهادة الإعدادية والمتوسطة. مما يشير إلى ان عامل الوعي الإدراكي سيكون حاسما ومهما في اتخاذ القرار لدى الناخبين.

شكل رقم 3

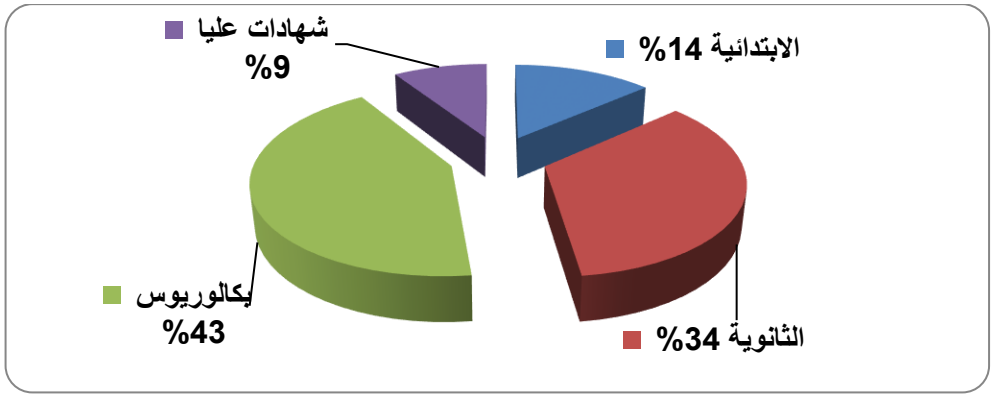

4- التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الحالة الاجتماعية: عكست النتائج ان المتزوجين 56% و العزاب 30% والمطلقين 3% والارمل 2% (شكل 4). ومع ربط هذا السؤال مع الجنس يتضح لنا النسبة الاعلى من المبحوثين المتزوجين هم من الرجال 76% بينما اغلب النساء موزعات على 39% اعزب ومطلقة 5% و ارملة 4% واغلب الارامل من محافظة ديالى (شكل 4 A).

شكل رقم 4

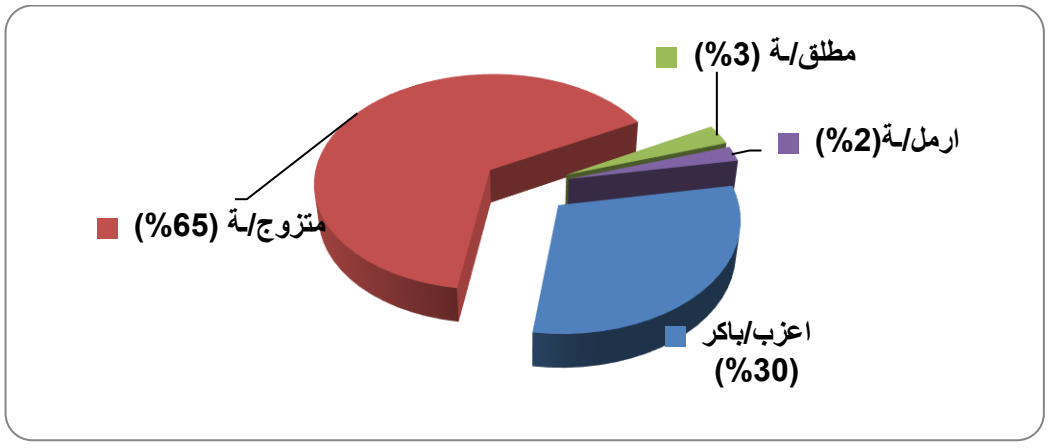

شكل رقم A4

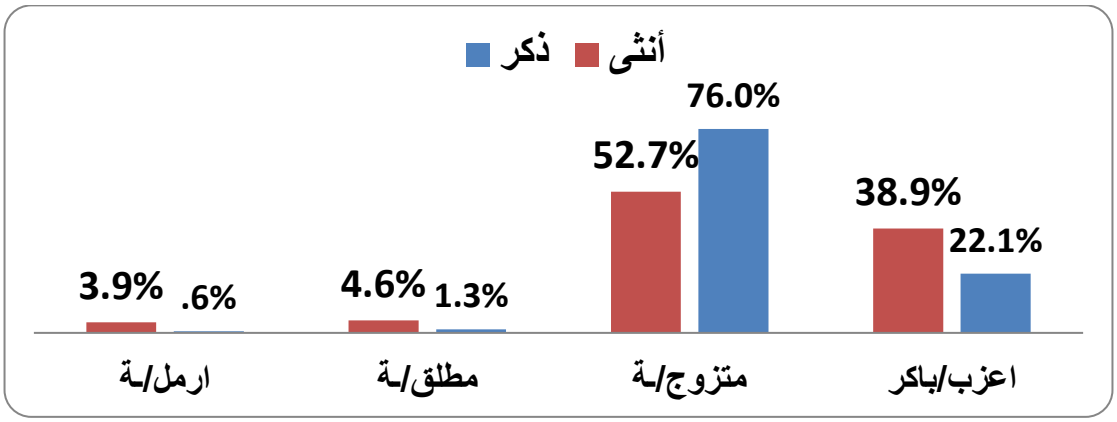

5- التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المحافظة:

بغداد 39 % ،البصرة 17 % ،كركوك 17 %

الانبار 10 % ،ديالى 9 % ،ذي قار 8 %

شكل رقم 5

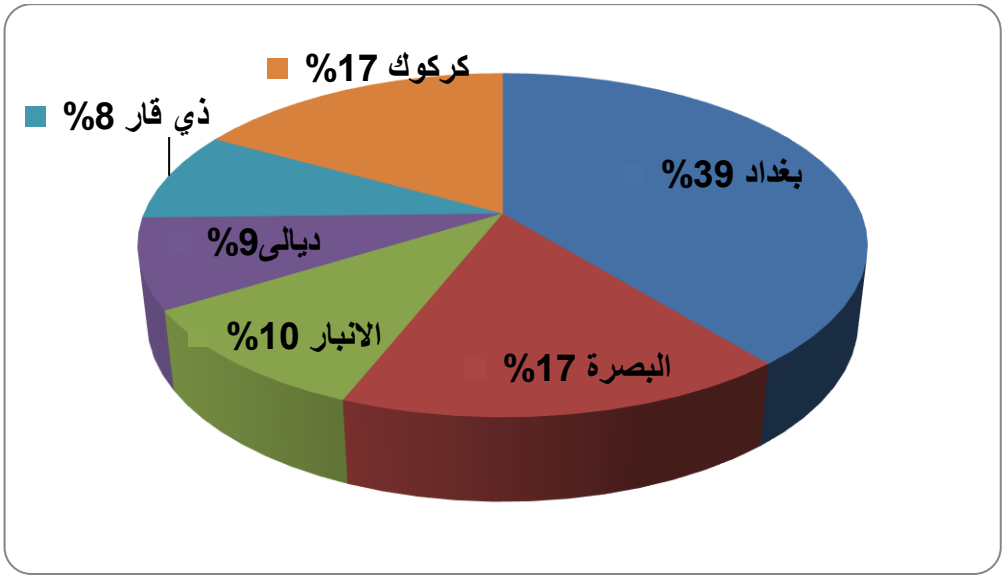

6- هل شاركت في الانتخابات السابقة؟

عدد الذين شاركوا في الانتخابات للاعوام الماضية 78 %

عدد الذين لم يشاركوا: 22 % من عينة البحث.وعكست النتيجة نضجا لدى الناخب والناخبة.. عينة البحث المشاركة في الانتخابات واهمية الادلاء بصوتهم.

شكل رقم 6

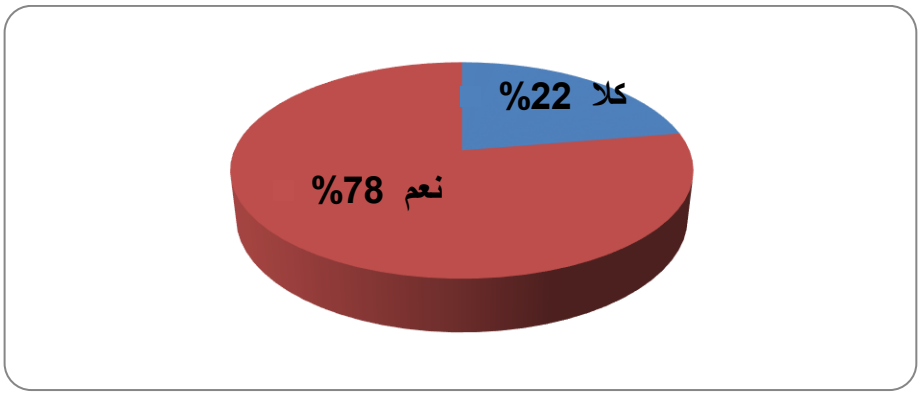

7- هل ستشارك في الانتخابات النيابية المقبلة ؟

عدد الذين ابدوا استعدادهم للمشاركة 57 %

عدد الذين لم يقرروا المشاركة من عدمها: 24 %

عدد المحجمين عن المشاركة: 19 %

شكل 7

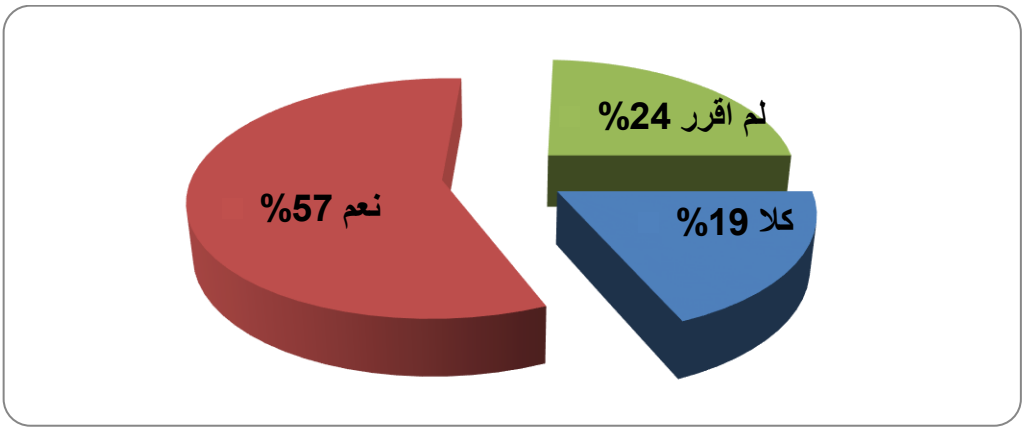

طبقا لنتائج الاستبانة هناك تفاوت كبير بين نسب المشاركين في الانتخابات السابقة 78% سؤال (6) مع نسبة ممن ابدوا استعدادهم للمشاركة في الانتخابات المقبلة التي قد تتراوح بين 57%- 70% وهذه النتيجة تاتي منسجمة مع نسبة المشاركة في الانتخابات الماضية حيث بلغت نسبة الاقتراع في انتخابات مجلس النواب للعام 2014 أكثر من 60% بما يشكل أكثر من 12 مليون ناخب ممن يحق لهم التصويت[26].

مع الاقرار بأن ثمة عوامل مستقبلية قد تتحكم بتلك النسبة في ظل هيمنة ظروف صعبة وحرجة للغاية، إذ ان المناخ النفسي السائد الآن هو مناخ غير مثالي لاتخاذ قرارات مهمة بالشأن العام (فالظروف الاقتصادية الضاغطة على المواطن المتمثلة في سعيه الحثيث وراء حاجاته اليومية للغذاء والدواء والماء والكهرباء والوقود، فضلا غياب الخدمات والانتكاسات والخروقات الأمنية والنزوح وأحوال العائدين لمناطقهم التي نزحوا عنها) تعد عوامل مشوشة ومربكة لمدركاته، تجعله متأرجحا ومضطربا في اتخاذ قرار المشاركة من عدمها، الا ان النسبة مازالت ضمن الحدود المقبولة، وهي تؤشر حقيقة مهمة مفادها ان ثمة تطورا متأنيا ومتدرجا في البنية النفسية للناخب باتجاه الانتقال من سيادة النزعة الاستبدادية إلى النزعة التشاورية في اطار مؤسساتي ومجتمعي.

يعد هذا إقرارا من الناخب بحتمية الانضواء في الهوية المجتمعية الموحدة القائمة على التعددية والتصالح والتعايش السلمي .يؤطره وعياً مجتمعيا متريثا.. متناميا على نحو نفسي، هو استبدال الآخر الخصم بالآخر الشريك، على الرغم من صعوبة الظروف الراهنة التي يمر بها افراد المجتمع[27].

8- برأيك من تفضل/ تفضلين بنسبة أكبر الترشح في الانتخابات؟

تشير المؤشرات الأولية إلى ان نسبة 55% يفضلون ترشيح الرجال مقابل 45% لترشيح النساء وهي نسبة كبيرة ومهمة جدا تشير إلى جملة من المعطيات التي لابد من الانتباه لها، فبالرغم من سيادة النظرة التقليدية للمرأة عبر السنوات السابقة والتي حددتها في أدوار تنحصر بين الإنجاب ورعاية العائلة والأطفال، إلا ان هذه النسبة بينت الرغبة المجتمعية في ان تتبوأ المكانة التي تستحقها و هناك تطورا في الوعي المجتمعي للبنية الذهنية الجندرية، بالرغم من كل التأثيرات النكوصية التي بلورتها مجموعة القرارات المتخذة ضد المرأة في المجتمع بوصفها وصمة سيسو – جسدية تستدعي الوصايا والتركيع والحجر[28].

[26] العربية نت" .نسبة المشاركة في انتخابات العراق وصلت إلى 60 ."%اطلع عليه بتاريخ 2 مايو 2014.
[27] فارس كمال نظمي، انماط الشخصية العراقية الحالية وآفاق الوحدة المجتمعية، 2007.
[28] فارس كمال نظمي، الرثاثة في العراق،2015، ص237

شكل 8

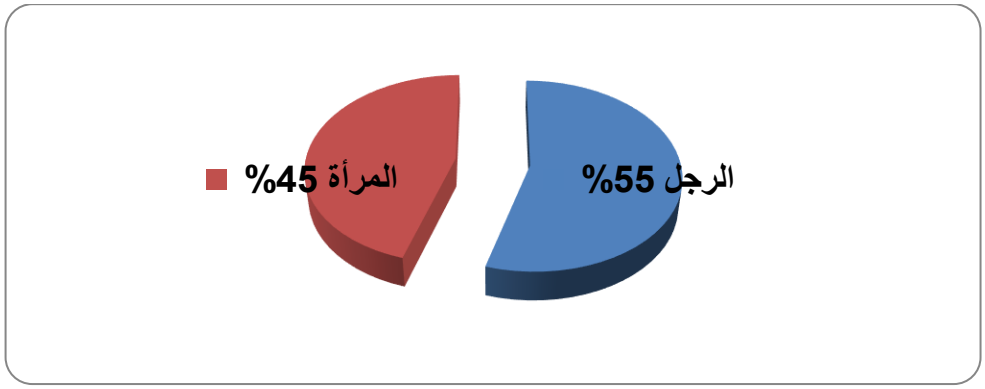

مع ربط السؤال 8 بالسؤال المتعلق بالمدينة (سؤال رقم 5) التي ينتمي لها المبحوثين والمبحوثات نجد ان محافظتي البصرة 49% وديالى 49% كانتا من اكثر المدن تأييدا لترشيح المرأة اما بغداد فبرغم كونها العاصمة.. والتي من المفترض ان تتمتع بمجتمع اكثر تحضرا.. الا انها جاءت بنسبة اقل من حيث التأييد بنسبة 47% وهذا يعكس حجم تراجع السمة المدنية لبغداد.

شكل 8 A

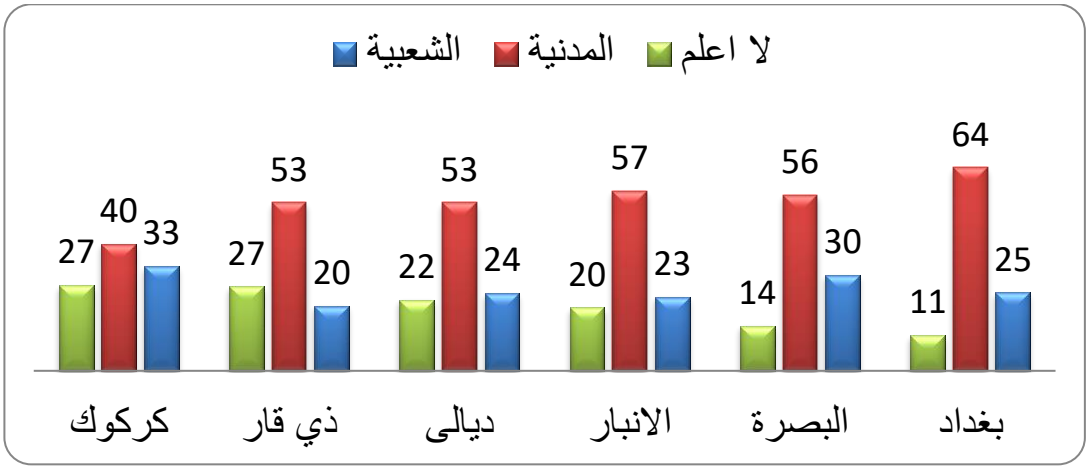

كما ان نتائج السؤال وفق متغير الجنس جاءت مخيبة للامال ومؤكدة لمسألة التمييز على اساس الجنس حيث صوت الرجال المبحوثين لصالح الرجل المرشح بمعدل 178 صوت من اصل 307 من المصوتين الرجال كذلك النتيجة عكست تفضيل النساء الناخبات للمرأة المرشحة بنسبة ضعيفة! (شكلB8)

شكل 8 B

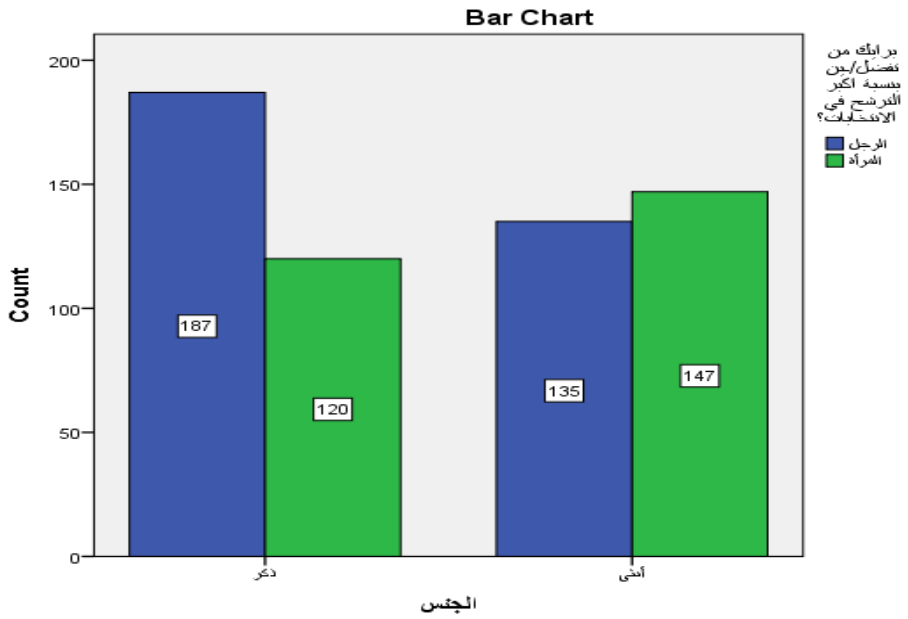

9- هل تتمتع/تتمتعين بحرية اختيار مرشحك والتصويت لمن ترغب؟ في حال كانت الاجابة كلا ما السبب؟

جاءت نتيجة الاستطلاع ايجابية حيث صوت 94% من العينة بنعم اتمتع بحرية اختيار المرشح/ة

شكل رقم 9

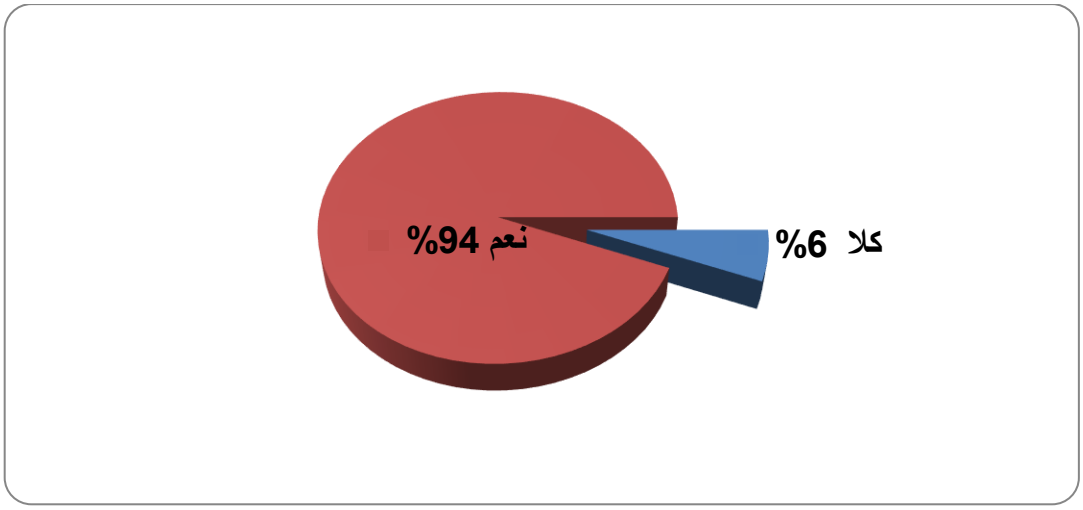

وعند استفسار فرعي ضمن ذات السؤال للذين صوتوا بكلا.. لا تمتع بحرية اختيار المرشح/ة عزى 49% منهم على تأثير الاهل و42% لا اعلم و9% بان المرأة مقيدة الرأي.

شكل رقم A 9

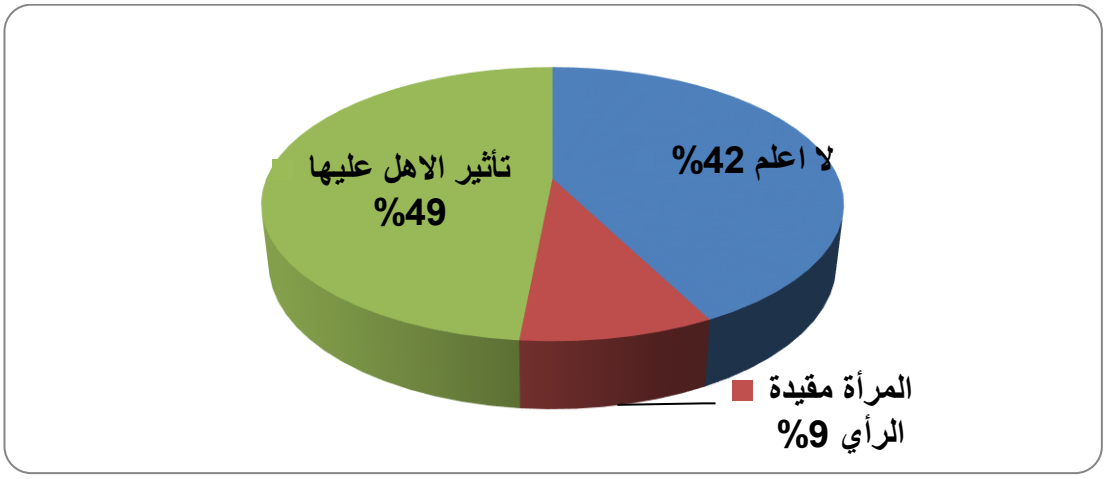

ولغرض البحث في النسبة الضئيلة التي صوتت بانها لا تتمتع بحرية الاختيار، وهي الفئة العمرية ما بين 41- 50، وحسب تصنيف اليونسكو للفئات العمرية، فان مرحلة ما بين الاربعين والخمسين هي مرحلة انتقالية بين الشباب والكهولة وغالبا ما تراهن هذه الفئة العمرية على السنوات المتبقية من عمرها لغرض اقامة علاقات هادئة بعيدة عن التجاذبات والمضايقات لاهداف شخصية ونوعية وتأييد جهات قد تحقق لها هذه الاهداف.

شكل B 9

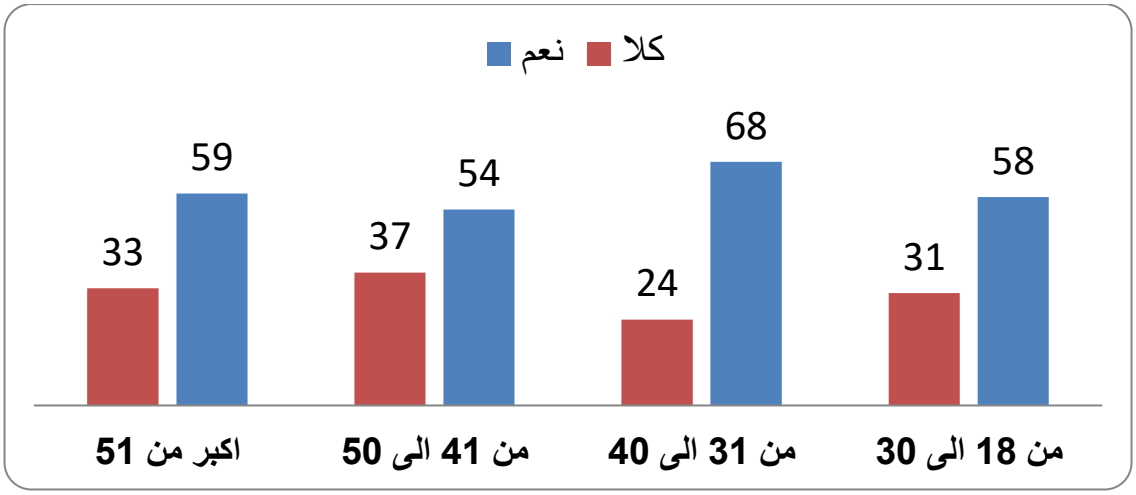

كذلك ان اكثر محافظة صوتت بكلا لا تتمتع بحرية الاختيار للمرشحة او المرشح في الانتخابات هي محافظة الانبار وهذا يعكس طبيعة المجتمع العشائري الموجود فيها اضافة الى ما ترتب على النزاعات المسلحة في تلك المحافظة.

شكل C 9

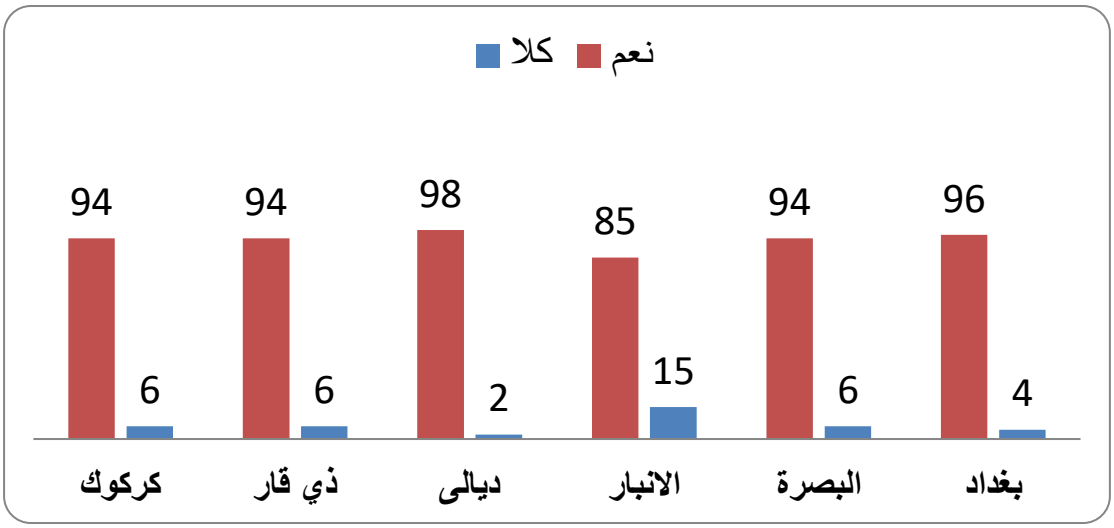

10- هل تؤثر درجة القرابة على قرارك بقبول ترشيح المرأة في الانتخابات؟

اجاب 74 % بأنها لا تؤثر و22 % بنعم مع هامش من 5% وهي نتيجة لا يمكن الاعتداد بها لان الواقع يشف عن تحكم القرابة في الاختيار (المحافظة).

شكل 10

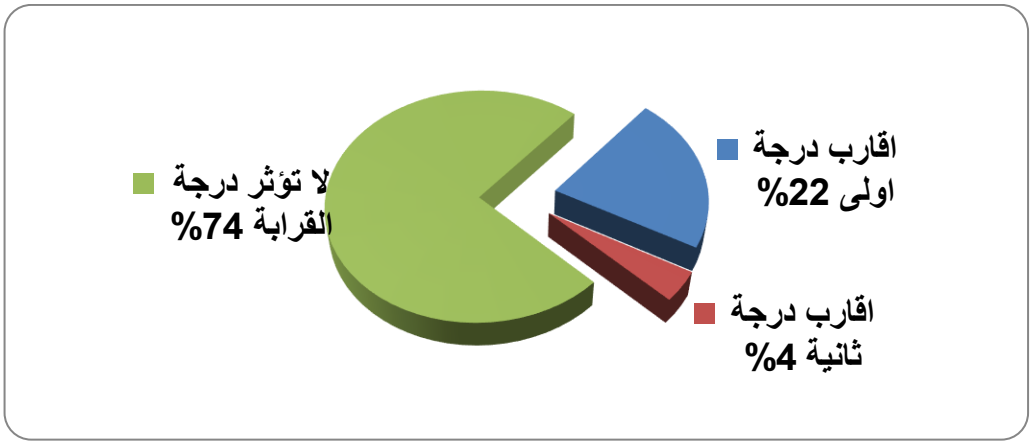

11- حسب خبرتك اي المجتمعات اكثر دعما لترشيح المرأة؟

اجاب 56% بنعم للمجتمعات المدنية، وهذا يعكس المستوى الحضاري في تعامل المدنية مع المرأة (شكل 11) ، وحسب العمر اتضح ان فئتي الشباب والكهولة هما اكثر المؤيدين بان المجتمعات المدنية تدعم ترشيح المرأة بنسبة 59% (شكل A11) ، اما التحصيل الدراسي لمؤيدي المجتمعات المدنية هم اصحاب الشهادات العليا تليها البكلوريوس (شكل B11).

شكل 11

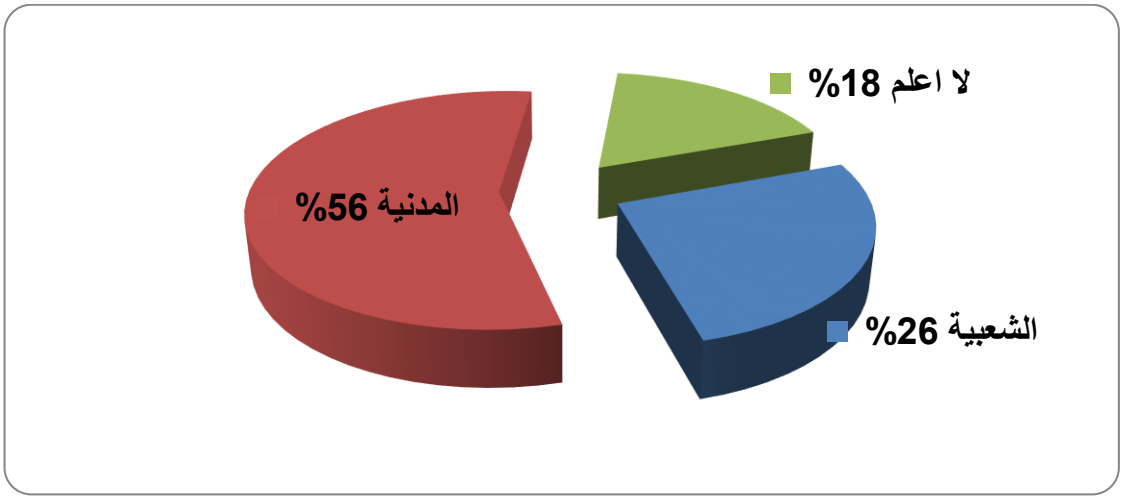

شكل A 11

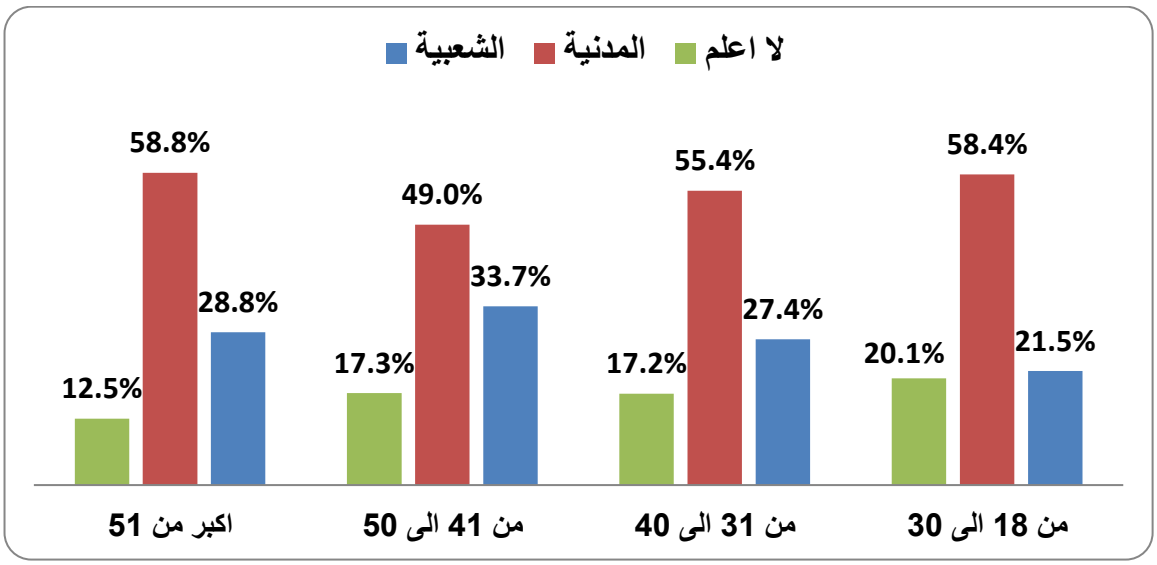

شكل B 11

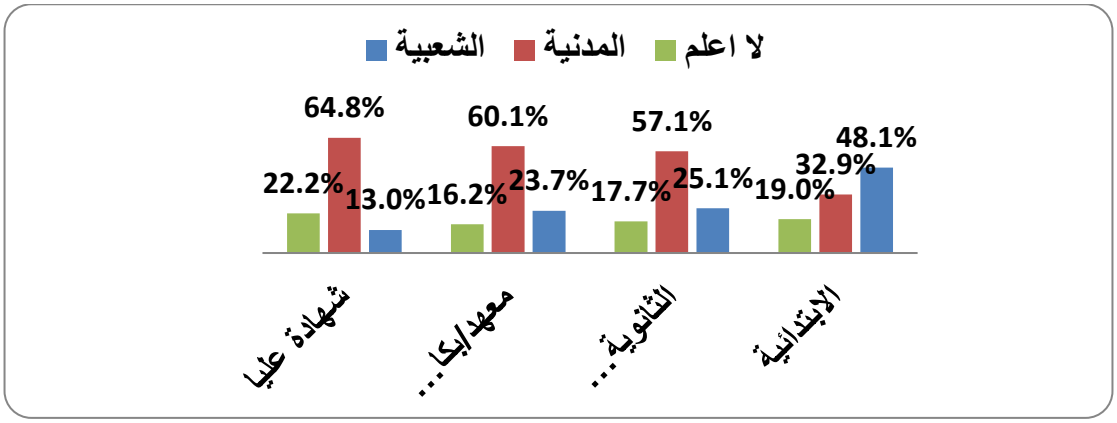

12 - برأيك هل يوافق الرجل ان يدير الحملة الانتخابية لزوجته او أخته أو أمه او ابنته إذا ما ترشحت للانتخابات؟

اسفر السؤال عن اجابة 55% بنعم، وهذا مؤشر جيد لروح التفهم التي يتحلى بها الرجل في التضامن مع زوجته.. سواء أكانت من قريباته ام غير قريبة، وهذا دقيق جدا؛ لان معظم مدراء الحملات.. الان وفي الدورات النيابية السابقة، كانوا وما زالوا رجالاً يعملون لنساء (شكل 12).

لكن عند تحليل الاجابة وفق المحافظة التي ينتمي لها المبحوثين والمبحوثات عكست النتائج وللاسف بأن العاصمة بغداد كانت اضعف المدن في تأييدها لادارة الرجل للحملة الانتخابية وجاءنت بنسبة 44% نعم بينما نجد ان البصرة تفوقت على كل مدن عينة البحث بنسبة 73% (شكل 12A).

شكل 12

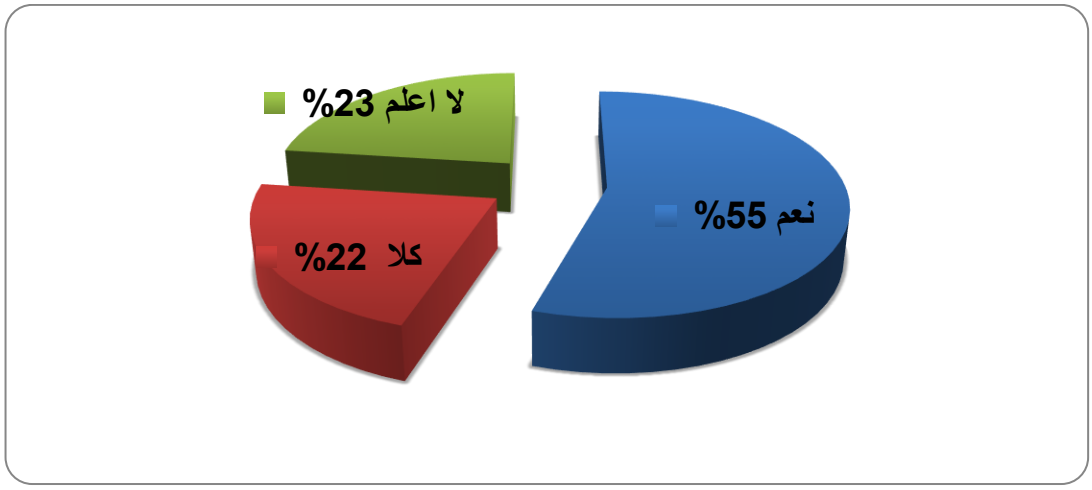

شكل 12 A

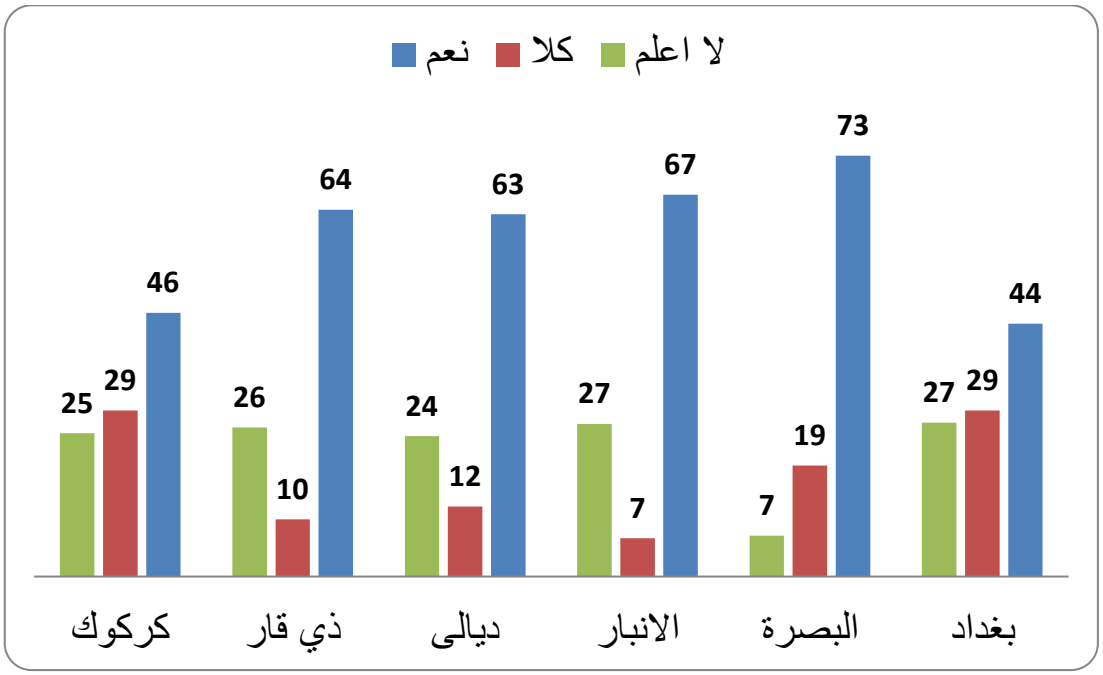

13 - هل يؤثر الاستقلال المادي على ترشح المرأة للانتخابات؟

65% اجابت بنعم، وتلك حقيقة اجتماعية واجرائية تدل على حاجة المرأة لتمويل حياتها عموما وبرنامجها الانتخابي. وهذه النتيجة تدعم مطالب الحركة النسوية العراقية في اهمية التمكين الاقتصادي للمرأة.

شكل 13

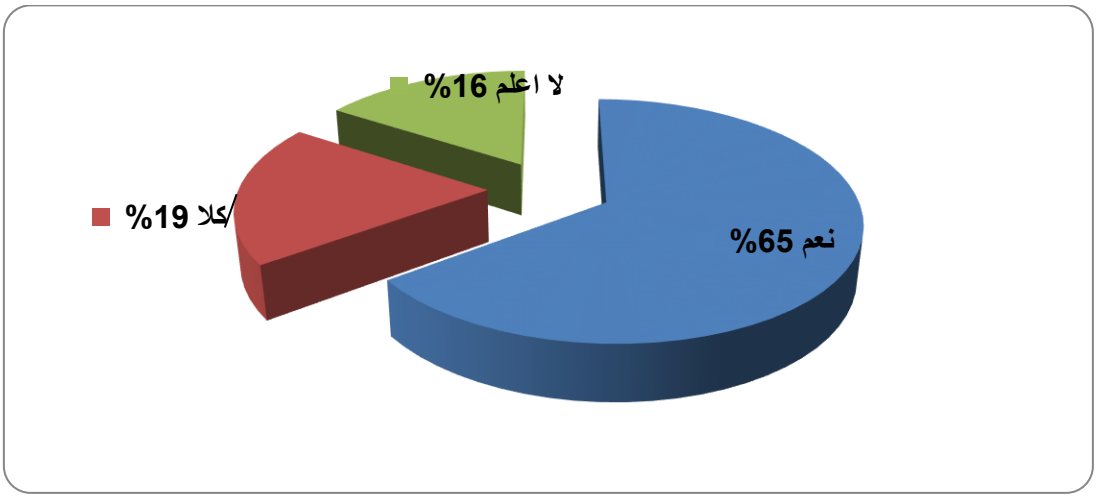

14 - هل تعتقد/ين أن المرأة المرشحة تمتلك نفس قدرة الرجل على القيام بحملة أنتخابية ناجحة؟

بينت نتيجة التحليل في السؤال ان 60% من المبحوثين أشاروا إلى امتلاك المرأة نفس قدرة الرجل في القيام بحملة انتخابية ناجحة. وهذه النتيجة عكست نشوء وتطور اصطفاف سيكولوجي عند الناخبين باتجاه التحرر من عقدة الوصايا وجعل المرأة على قدم المساواة مع الرجل بوصفها (عاملا معرفيا) قادراً على ممارسة دوره الحضاري والمعرفي في المجتمع.(العاملون المعرفيون مصطلح اشتق ليشير إلى الأفراد الذين اعدوا إعدادا جيدا في مؤسسة تربوية وتعليمية وظفت فيها التقنية توظيفاً إيجابيا وبناء في ظل منظومة من العمل المجتمعي .ويمتلكون قدرات عقلية وتعليمية قادرة على إنتاج المعرفة وديمومتها وتطويرها[29].

شكل 14

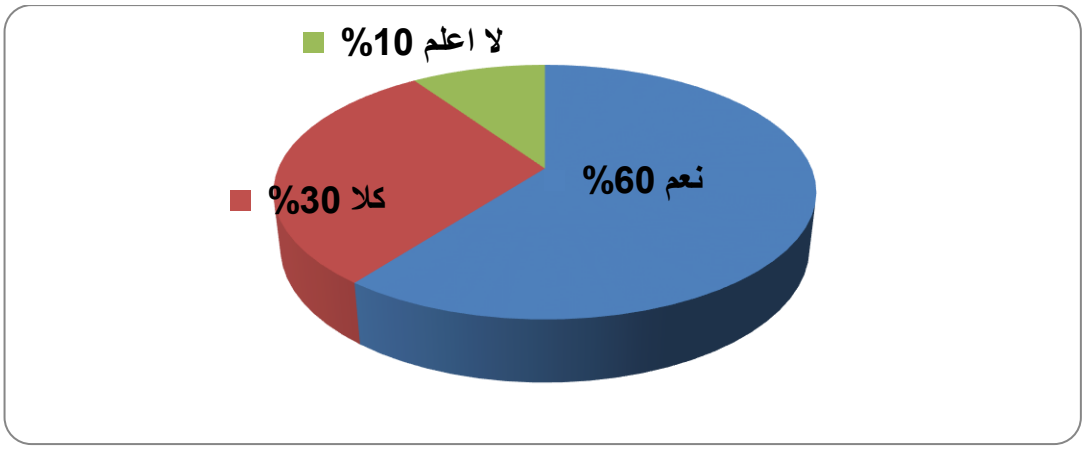

15 - برايك هل تدعم منظمات المجتمع المدني والنقابات المرأة في الانتخابات بنفس مستوى دعم الرجل المرشح في الانتخابات؟

تشير نتائج إلى ان 70% اجابوا بـ (نعم) فيما اجاب 30% منهم بـ (لا) وهذا يبين ان عينة البحث ذكورا واناثا اكدت وجود تفهما واضحا لدور المنظمات في المجتمع بشكل عام ويدل ايضا على نجاح تلك المنظمات في اداء الدور المناط بها والتعريف باهدافها وغاياتها، فضلا عن وجود مؤشرات التفاعل الايجابي بين تلك المنظمات والمرأة .اذ نجحت بعض منظمات المجتمع المدني في خلق مساحة مشتركة من التواصل والتفاعل والحوار مع شريحة واسعة من الأرامل والمطلقات والمتعففات، و وفرت لهم الدورات التطويرية والتعليمية وبرامج التدريب مواجهة الصعوبات الحياتية واساليب مواجهة الضغوطات وحل المشكلات التي تواجهها المرأة. خصوصا في محافظة ديالى التي تنشط فيها تلك المنظمات وتلاقي درجة عالية من التفاعل والقبول المجتمعي.

[29] مهند محمد عبد الستار النعيمي، علم النفس المعرفي، 2014، ص368.

شكل 15

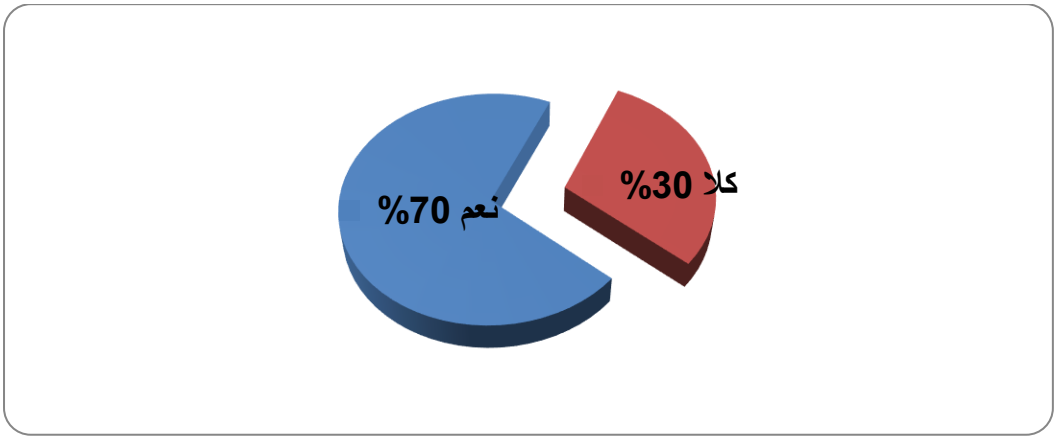

لكن مع مراجعة نسبة النساء المصوتات بكلا يبدو هناك حاجة ماسة وفقا لوجهة نظر (النساء في العينة) لدور اكبر من قبل تلك المنظمات والنقابات في دعم المرأة .إذ كان عدد المصوتين بـ (لا) منهن اكبر من عدد المصوتين من الرجال. وهذا يؤشر إلى ضرورة اشغال المساحة المتوقعة لدور تلك المنظمات في دعم المرأة (شكل A15). وعند سؤال العينة التي صوتت بان منظمات المجتمع المدني والنقابات لا تدعم المرأة في الانتخابات عن السبب كانت الاجابة 56% لا اعلم و 33% لان المجتمع ذكوري و 6% تدني الوعي الثقافي و 5% قلة مصداقية بعض المنظمات(شكل B15).

شكل 15 A

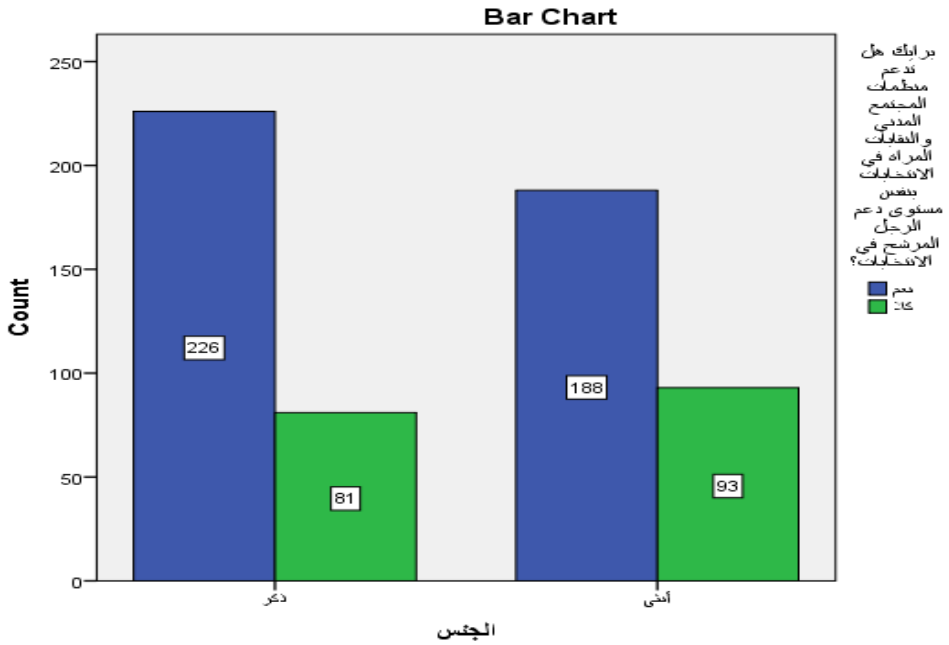

شكل B 15

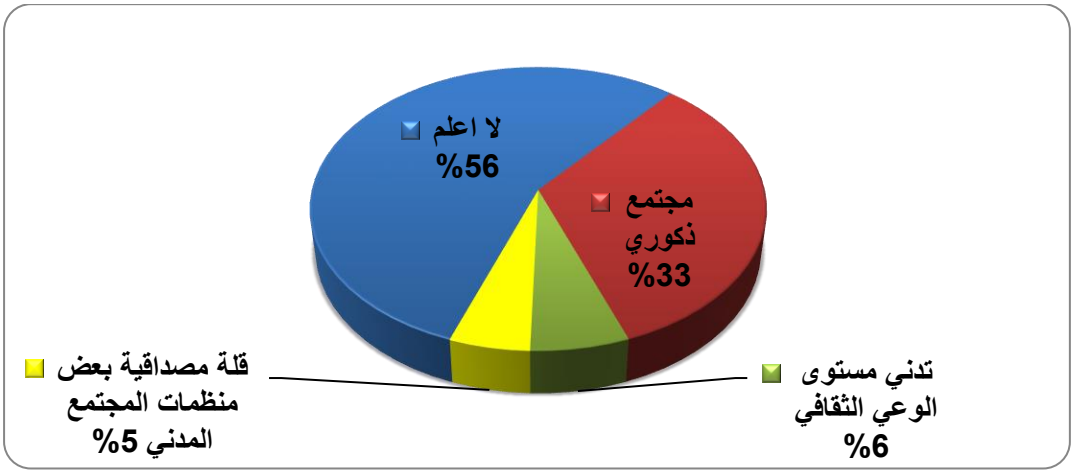

16: أذا رغبت المرأة الترشح في الانتخابات متى تكون فرصتها أكبر؟

بينت نتائج التحليل في السؤال 18 ان 31% أجابوا لصالح اختيار الكفاءة مقابل 29% للانتماء السياسي و27% للانتماء الديني. والعشائري وهذا يؤشر تفضيل المبحوثين للجانب الموضوعي في اختيار المرشحين من حيث تفضيل الكفاءة والخبرة على الانتماء السياسي والديني والعشائري (شكل 16)، وعند مراجعة اي المحافظات صوتت لصالح اختيار الكفاءة كانت البصرة بنسبة 65% اما المحافظة الاعلى تأييداً للمنتمية سياسياً من المبحوثين كانت ذي قار وبنسبة 66% تليها بغداد بنسبة 58% والانبار 55% اما محافظة كركوك فاعطت الاولوية اذا كانت المرأة من عائلة موثرة دينيا او عشائريا بنسبة 54% اما ديالى فصوتت لصالح خيار المجتمع المدني بنسبة 27% (شكل 16A).

كما توضح نتائج الاستطلاع أن مستوى التعليم يؤثر في السلوك الانتخابي بطريقتين:

الأولى مستوى التعليم الأقل يمثل قاعدة أقوى في اختيار المرشح على أساس عشائري وديني.
ثانيا: مستوى التعليم العالي يزيد من احتمالية اختيار المرشح على أساس شخصيته وكفاءته.

شكل 16

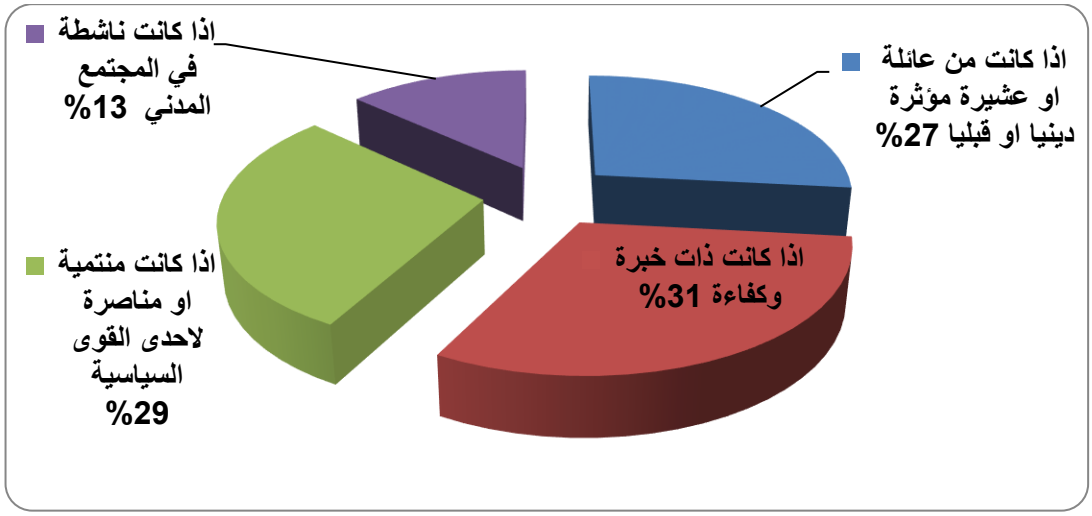

شكل 16 A

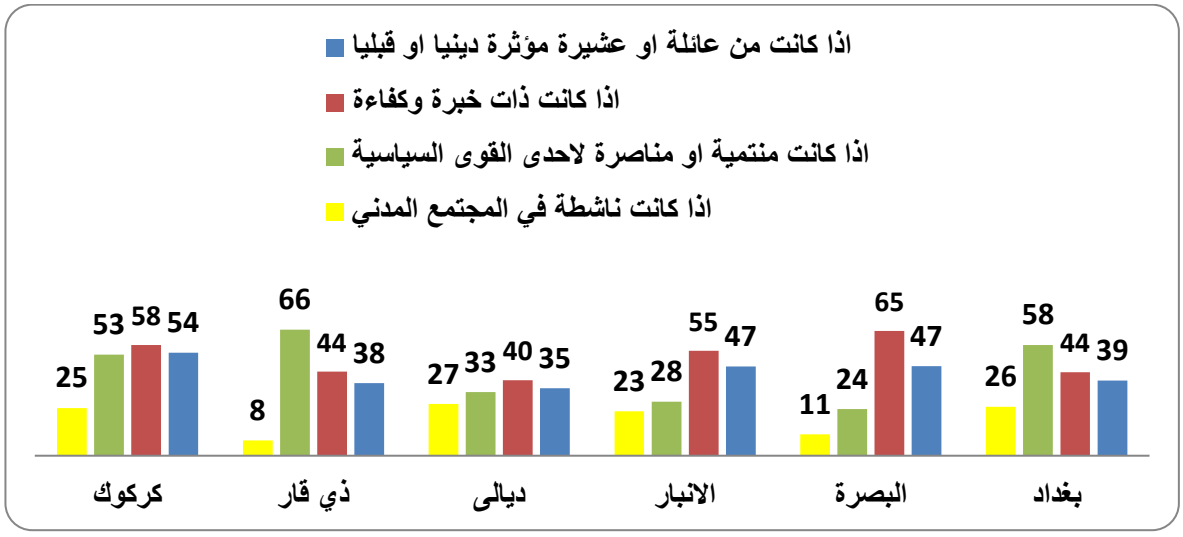

17 - برايك من هي الفئات الاجتماعية التي تدعم فوز المرأة في الانتخابات؟

أشارت نتائج التحليل في إلى ان 32 % أجابوا لصالح العشيرة والأقارب، و32 % للشرائح المثقفة، و30% لسلسلة المعارف والأصدقاء. بينما أشارت 6% لرجال الدين (شكل17)، وعند مراجعة نسب التصويت حسب المحافظة صوتت الانبار لصالح فئة العشائر والاقارب بنسبة 62% تليها كركوك 60% اما الفئة المثقفة فكانت اعلى تصويتا لها البصرة بنسبة 57% تليها بغداد 52% (شكلA17)، ان معطيات التحليل لهذه النسب تشير إلى ما ياتي:

• شيوع المفاهيم العشائرية في الاختيار اذا ما جمعنا فئة العشيرة والاقارب مع فئة المعارف والاصدقاء، وهو مؤشر لاحد المظاهر السلبية غير الموضوعية .يجاريه في ذات السياق سلسلة المعارف والأصدقاء اذ يشكلان في مجموعهما 61.9% مقابل المؤشر الموضوعي الخاص بالنسبة للطبقة المثقفة في الاختيار.

• طورت العينة اعتقادا جازما بان رجال الدين بما يمثلونه من مرجعيات إسلامية لا يحبذون فوز المرأة في الانتخابات الا بنسبة ضئيلة، ويبدو ان الاسلمة السياسية (political islamization) فشلت في بلورة موقف إيجابي من المرأة ودورها في المجتمع من خلال محاولة احتكار دورها في اطار ضيق عبر عنه بهذه النسبة، انظر نظمي 2014، الاسلمة السياسية في العراق رؤية نفسية.

شكل 17

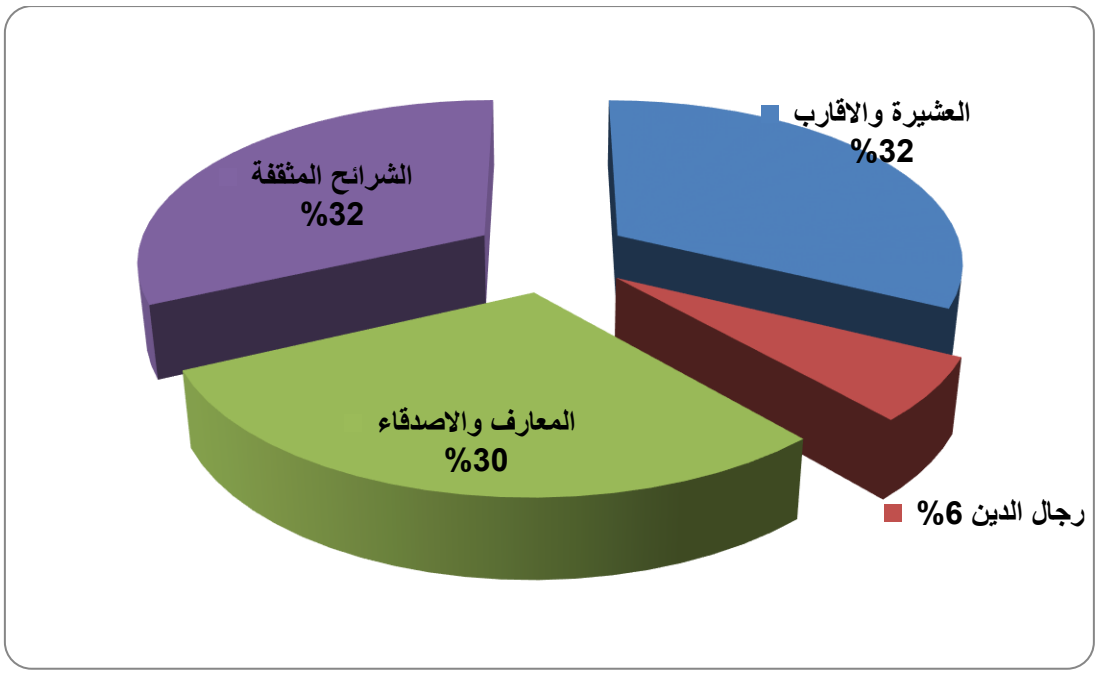

شكل A 17

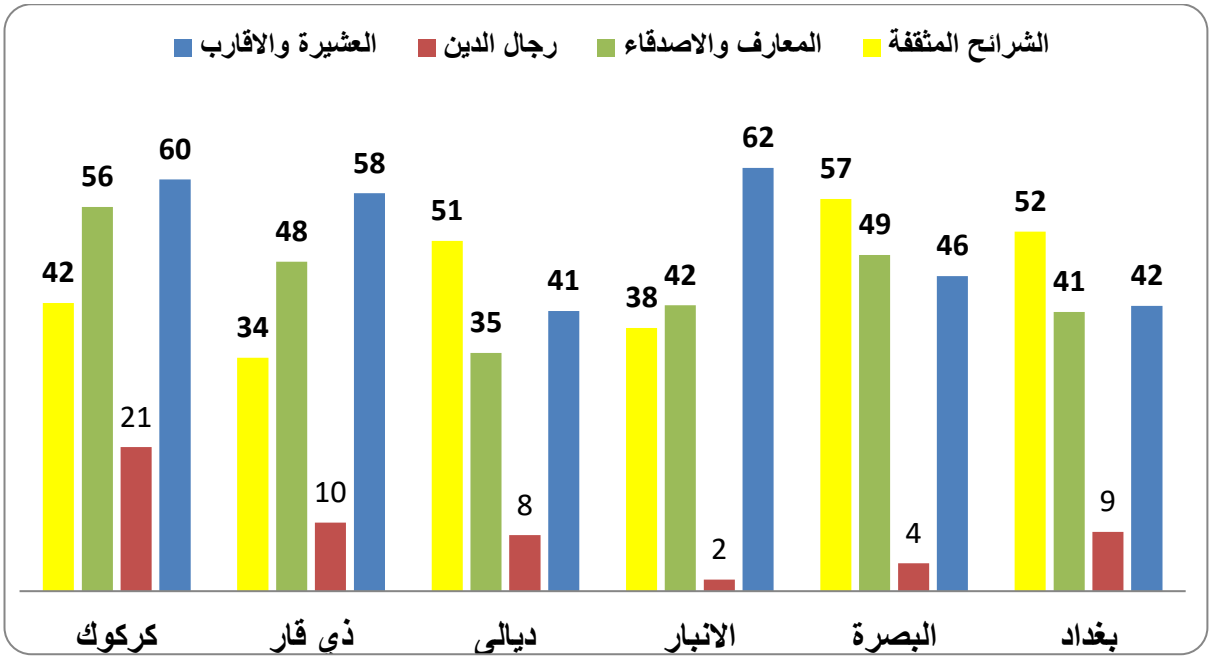

18 - ما هي اكثر وسائل الاعلام و الاتصال تاثيرا لفوز المراة في الانتخابات؟

وثبت ان مواقع التواصل الاجتماعي اكثرها تاثيرا في التثقيف الانتخابي للمرأة وعند ربط هذا السؤال مع الفئة العمرية اتضح ان اغلب المصوتين لصالح مواقع التواصل الاجتماعي هم من شريحة الشباب من عمر 18 ولغاية 40.

شكل 18

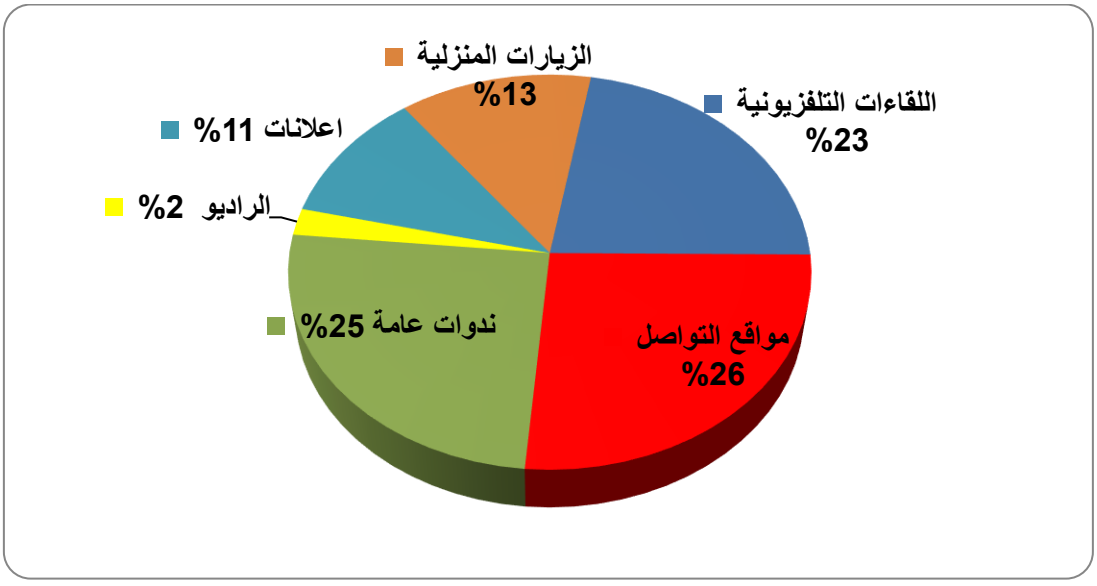

19 - كيف تقيّم دور الإعلام العراقي في تشجيع المرأة العراقية على الترشيح في الانتخابات ودعمها خلال الحملة؟

صوت المبحوثين بنسبة 39% الى خيار متوسط تليه ضعيف بنسبة 32% واغلب المصوتين على النسبتين الاعلى هم الرجال اضافة الى كون اغلبهم من حملة الشهادات العليا، وهذا يعني ان هناك تشخيص على عدم مواكبة الاعلام لقضايا المرأة حيث لم تتجاوز المتوسط بل كادت تقترب من الضعيف.

شكل رقم 19

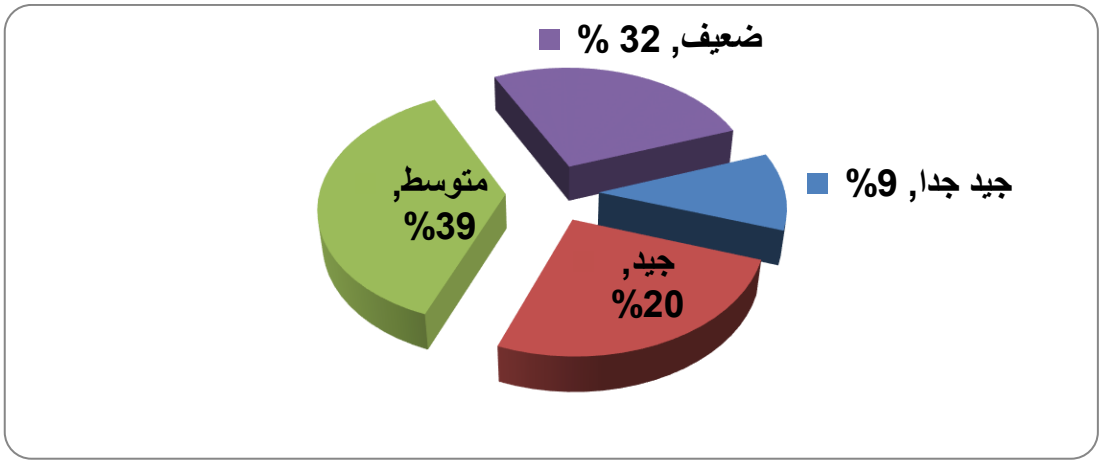

20 - متى تكون فرصة المرأة اكبر للفوزفي الانتخابات؟

بينت النتائج ان 32% أشاروا إلى فوز المرأة البارزة في المجتمع المدني، مقابل نسبة 23% للمرأة التي لها منصب وظيفي و 19% للمرأة ذات المظهر الجذاب. مقابل نسبة 26% للمرأة قريبة احد السياسيين، ويظهر جليا تفضيل الجانب الموضوعي في تحليلات الاختيار، حيث يفضل قرابة 55% عاملي الكفاءة العلمية والإدارية عن غيرها من المؤهلات، اما ما يتعلق بالمرأة ذات المظهر الجذاب والتي جاءت بنسبة 19% وهي نسبة ليست قليلة فاغلب المصوتين من الشباب ومستوى تعليم اولي.

شكل 20

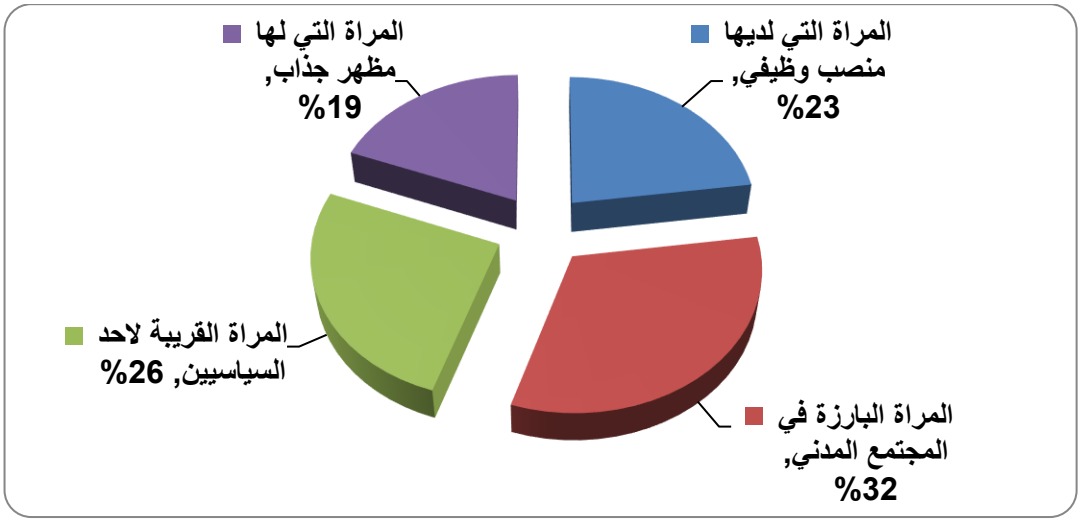

شكل 20_ A

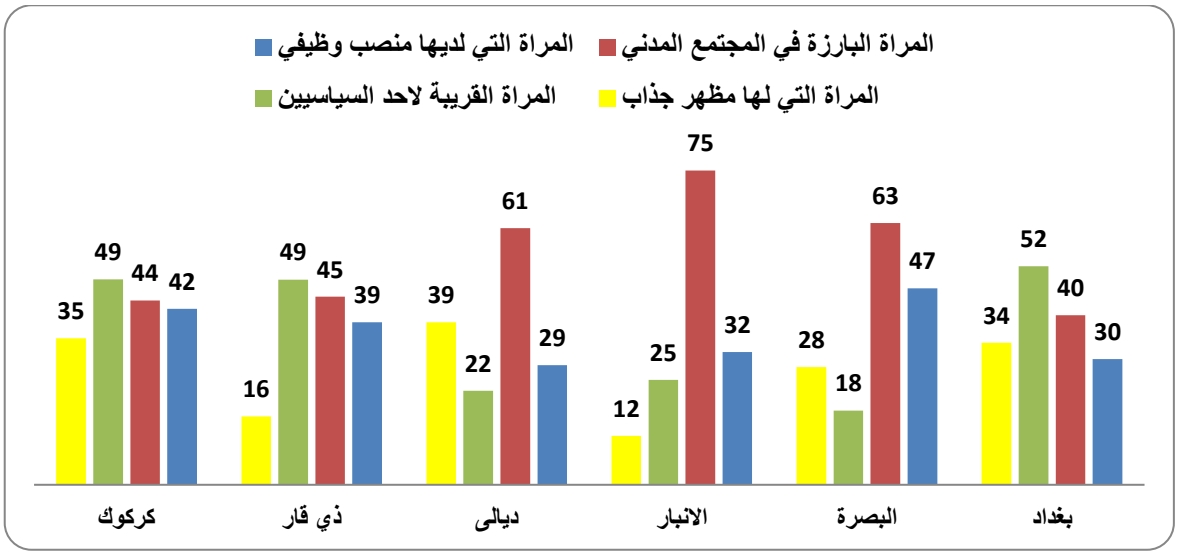

21 - كيف تقيم نسبة نجاح المرأة العراقية عامة في حسب التجربة السابقة لها في البرلمان؟

اجاب المبحوثون بنسبة 32 % متوسط وتساوت هنا الاجابة بين النساء والرجال من المصوتين و31% اجابوا: جيد ومعظمهم من البصرة و28% اجابوا: ضعيف وكانت النسبة الاعلى للمصوتين من بغداد.

إستقراء النسب يشير إلى ان 41.2% يعتقدون ان أداء المرأة في البرلمان كان فعالا ونسبة 72% يعتقدون ان أداءها في البرلمان كان مرضيا وبرغم كل الملاحظات التي سجلها المراقبون على اداء المرأة البرلمانية لكننا نرجح ان نسبة التصويت ايجابا لاداء المرأة البرلمانية

كان سببها بروز مجموعة نساء برلمانيات تقدمن منصات الاستجواب فيه وكان لهن دور كبير في كشف ملفات فساد المسؤولين.

شكل 21

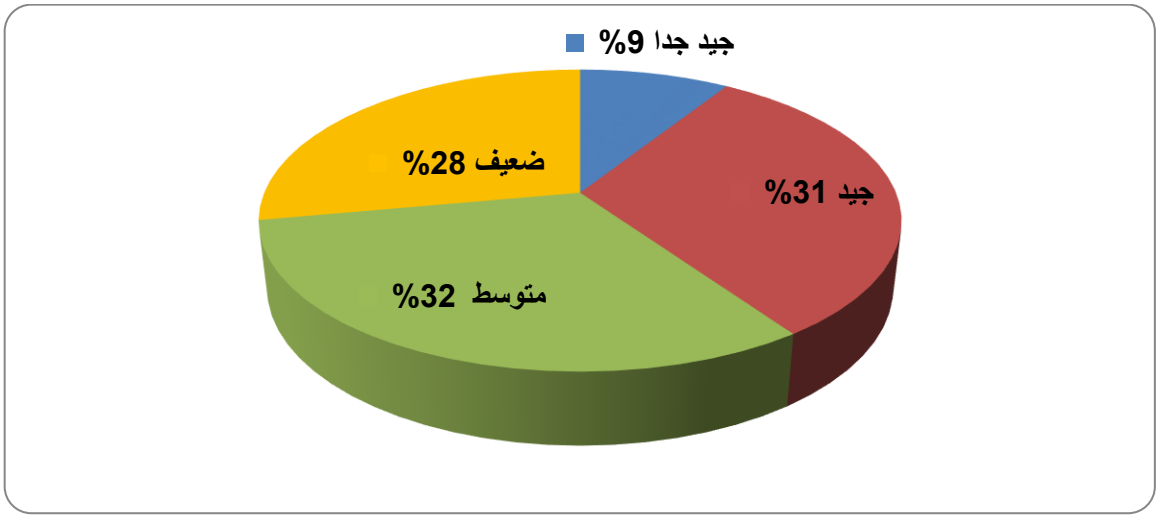

المبحث الرابع

خلاصة تحليل نتائج استطلاع رأي الناخب والناخبة في ترشيح المرأة والعوامل المؤثرة في الفوز بانتخابات مجلس النواب

خلص الاستطلاع الى مجموعة من النتائج ذات الابعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وهي:

- فئة الشباب من حملة الشهادة الجامعية هم الاكثر استجابة للمشاركة في الأستطلاع، وهذا يعطي انعكاساً واقعيا عن دور الشباب في التغيير، وهذا يعطي انطباعا ايجابيا لدور الشباب الاكاديمي الواعي في اشاعة الثقافة التشاركية في رسم واتخاذ القرارات المجتمعية.

- هناك وعي مجتمعي لدى عينة الاستطلاع بأهمية مشاركتهم في الانتخابات وهذا يؤشر حقيقة مهمة مفادها ان ثمة تطورا متأنيا ومتدرجا في البنية النفسية للناخب باتجاه الانتقال من سيادة النزعة الاستبدادية إلى النزعة التشاورية في اطار مؤسساتي ومجتمعي.

- تفضيل التصويت على اختيار الرجل المرشح في الانتخابات وبرغم انه جاء بفارق بسيط مقارنة مع اختيار المرأة إلا ان اغلب المصوتين لصالح الرجل كان من عينة الرجال المبحوثين. فيما تباينت تفضيلات الناخبات بشان اختيار المرأة المرشحة وسجلت ضعفاً نسبيا في بغداد، حيث كان الميل لاختيار الرجل دون المرأة، بينما زادت نسبة تفضيلات دعم المرأة في محافظتي البصرة و ديالى وربما يعود السبب الى شدة التركيز على بغداد باعتبارها عاصمة البلد ولها كثافتها السكانية وثقلها الانتخابي.

- بين الاستطلاع تمتع المبحوثين في اغلب المحافظات من كلا الجنسين بحرية اختيار مرشحهم لكن تراجعت هذه الحرية لدى الناخبة في محافظة الانبار وهذا يعكس طبيعة المجتمع العشائري الموجود فيها اضافة الى ما ترتب على النزاعات المسلحة في تلك المحافظة.

- اعطت النتائج ان نسبة القرابة لا تؤثر على قرار الناخب/ة، في التصويت بنسبة 74% وكان اغلب المصوتين بان القرابة لا تؤثر هم من حملة الشهادات العليا في التعليم وكانت بغداد هي الاعلى في هذا الاختيار بنسبة 84% اما كركوك فكانت الاعلى بنسبة التصويت لصالح ان القرابة تؤثر في قرار الناخب من الدرجة الاولى بنسبة 40% حملة الشهادة العليا اكثر تجردا وموضوعية في التعاطي مع هذه الموضوعات خصوصا وانها تعنى بالطبيعة التشاركية المجتمعية.

- اكد الاستطلاع ان الشباب من مستوى التعليم العالي يميلون الى تبني التوجهات المدنية وان المجتمعات المدنية هي اكثر دعما للمرأة المرشحة.

- عكس الاستطلاع تقبل الرجل لادارة الحملة الانتخابية لزوجته او قريبته بنسبة 55% وتقدمت البصرة بتأييد الرجل عينة الاستطلاع لذلك وهذا دقيق جدا لان معظم مدراء الحملات الان وفي الدورات النيابية السابقة، كانوا وما زالوا رجالا يعملون لنساء مع ملاحظة ان العاصمة بغداد كانت النسبة الاضعف من بين المدن محل الاستطلاع في تاييدها لادارة الرجل للحملة الانتخابية وجاءت بنسبة 44%.

- اكد المبحوثين في الاستطلاع من كلا الجنسين على ان الاستقلال المادي للمرأة يؤثر على ترشح المرأة في الانتخابات بنسبة 65% وهذه النتيجة تدعم مطالب الحركة النسوية العراقية في التمكين الاقتصادي للمرأة .

- أشارت نتائج الاستطلاع من كلا الجنسين إلى امتلاك المرأة نفس قدرة الرجل في القيام بحملة انتخابية ناجحة وجاءت بنسبة 60% وكانت الاعلى في تأكيد هذه النتيجة مبحوثي البصرة 75%. وهذه النتيجة عكست نشوء وتطور اصطفاف سيكولوجي عند الناخبين باتجاه التحرر من عقدة الوصايا وجعل المرأة على قدم المساواة مع الرجل بوصفها (عاملا معرفيا) قادراً على ممارسة دوره الحضاري والمعرفي في المجتمع.

- اكد ثلثا المبحوثين على دعم منظمات المجتمع المدني والنقابات للمرأة في الانتخابات بنفس مستوى دعمها للرجل المرشح مع ظهور نسبة الثلث وهي من النساء المبحوثات يطالبن بدور اكبر للمنظمات والنقابات لاسباب عدم المعرفة و التمييز على اساس النوع الاجتماعي وعدم المصداقية، وهذا يستدعي ضرورة اشغال المساحة المتوقعة لدور تلك المنظمات في دعم المرأة.

- تاكيد المبحوثين على الجانب الموضوعي في اختيار المرشحين من حيث تفضيل الكفاءة والخبرة على الانتماء السياسي والديني والعشائري وتفوقت البصرة في اختيار معيار الكفاءة بنسبة 65% اما مبحوثي محافظة كركوك فضلوا الانتماء الديني والعشائري بنسبة 54%. (ملاحظة مهمة بسبب الخصوصية الاثنية للمحافظة ووجود صراع بشأن هويتها نجد ان ثمة اصطفافا قوميا وعشائريا في المحافظة، وجود وديمومة هذا الاصطفاف مرهون بدرجة تحقق مفهوم المواطنة واحساس الفرد بالعدالة والمساواة وتساوي الفرص وتكافؤ الحقوق).

- توضح نتائج الاستطلاع ان مستوى التعليم يؤثر في السلوك الانتخابي بطريقتين.. الأولى: مستوى التعليم الأقل يمثل قاعدة أقوى في اختيار المرشح على أساس عشائري وديني، ثانيا: مستوى التعليم العالي يزيد من احتمالية اختيار المرشح على أساس شخصيته وكفاءته.

- عكست نتائج الاستطلاع وجود تساوي في النسب بين الفئات الاجتماعية الداعمة لفوز المرأة في الانتخابات وجاءت فئة العشائر والاقارب[30] ، وفئة المثقفين[31]، بنسب متساوية كلا منهما 32% ومعطيات التحليل لهذه النسب تشير إلى ما ياتي:

- شيوع مفاهيم العشائرية في الاختيار، وهو مؤشر لاحد المظاهر السلبية غير الموضوعية يجاريه في ذات السياق سلسلة المعارف والأصدقاء اذ يشكلان في مجموعهما 61.9%. مقابل المؤشر الموضوعي الخاص بالنسبة للطبقة المثقفة في الاختيار وهي 32%.

زيادة الوعي الانتخابي وتعميق مفاهيم الديمقراطية بمرور الزمن ستؤدي الى تفكيك المفاهيم العشائرية الى وحدات ادنى ثم تختفي لانتفاء وجودها الهوياتي وتعارضها النوعي مع حتمية النزعة العقلانية المجتمعية التي تؤكد على اهمية تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة المجتمعية والجندرية.

- طورت العينة اعتقادا جازما بان رجال الدين بما يمثلونه من مرجعيات إسلامية لا يحبذون فوز المرأة في الانتخابات الا بنسبة ضئيلة وهي 6%. ويبدو ان الاسلمة السياسية (political

[30] تقدمت الانبار بنسبة 62%

[31] تفوقت البصرة بنسبة 57% من عينة البحث

islamization) فشلت في بلورة موقف إيجابي من المرأة ودورها في المجتمع من خلال محاولة احتكار دورها في اطار ضيق عبر عنه الاستطلاع .

- اكد المبحوثين ان مواقع التواصل الاجتماعي هي اكثر وسائل الاعلام تـثيراً في التثقيف الانتخابي للمرأة بنسبة واغلبهم من الشباب (بوصفها لغة العصر والوسيلة الاكثر تأثيراً في الرأي العام).

- شخصت نتائج الاستطلاع عدم مواكبة الاعلام لقضايا المرأة حيث لم تتجاوز المتوسط بل كادت تقترب من الضعيف وهذا يعكس دور الاعلام السلبي في التعاطي مع المرأة ووضعها في صورة قاسية تتراوح بين الشكل المثير والثقافة الضحلة البرامج الترفيهية أو الشكل البشع مع شدة القسوة وتغييب العاطفة والانوثة خصوصا في اللقاءات الصحفية السياسية. مع تغييب متعمد للدور الحضاري والثقافي والعلمي للنماذج المبدعة من فنانات وروائيات واكاديميات بارزات.

- تفضيل الجانب الموضوعي في تحليلات الاختيار، حيث يفضل قرابة 55% من المبحوثين عاملي الكفاءة العلمية والإدارية للمرأة المرشحة عن غيرها من المؤهلات وكانت الاعلى عينة البصرة 65%.

- رغم كل الملاحظات التي سجلها المراقبون على اداء المرأة البرلمانية لكن الاستطلاع عكس نسبة 72% ان اداءها كان مرضيا ويعزى ذلك الى تفوق مجموعة نساء برلمانيات بتقدمهن منصات الاستجواب و لهن دور كبير في كشف ملفات فساد المسؤولين وقد كانت مدينة البصرة هي الاعلى تاكيدا بان المرأة البرلمانية نجحت.

- عكست اجابة المبحوثين.. حسب المحافظات.. تراجع مدينة بغداد مدنيا وثقافيا مقارنة بالبصرة[32]؛ بسبب هجرة المحافظات الى بغداد وهذا يعكس طبيعة الصراع بين بغداد المدنية وبغداد الوافدة اضافة الى تمركز الصراع السياسي فيها كونها العاصمة لا سيما ان الثقل الانتخابي فيها، وتفوق النزعة العشائرية والدينية لاسيما في الانبار وذي قار وكركوك، كما عكست النتائج تقدم البصرة بجانبها الثقافي والمدني وهذا يعطي انطباعا مفاده ان نزعة تغيير الواقع هي اكبر لدى المجتمع البصري.

[32] راجع نتيجة الاسئلة (8،12،14،17،20)

التوصيات:

- أي استقرار سياسي لابد ان يكون مقرونا باستقرار اجتماعي وثقافي وحضاري فلا استقرار دون وجود حياة سياسية تضمن الحريات ومنها المشاركة في الحياة العامة لجميع فئات المجتمع وخصوصا النساء، وعليه تُلزم الحكومة بمنح المرأة الادوار والمراكز السياسية التي تستحقها كل حسب كفاءتها دون تمييز.

- دعم التجربة الديمقراطية الانتخابية وتوسيع ثقافة المشاركة السياسية بوصفها نوع من ممارسة احتجاجية سلمية غير صحيحة هذه العبارة لان المشاركة السياسية عن طريق الانتخابات هي ممارسة ديمقراطية من جهة ومشاركة في الحكم من جهة اخرى وليست شكل من اشكال الاحتجاج السلمي لتصحيح الأوضاع وتجاوز الأخطاء عبر صناديق الاقتراع وهذا من صميم عمل المفوضية المستقلة للانتخابات في ايجاد الطرق الاجدى والانفع في التوعية والتثقيف ومراعاة النوع الاجتماعي قولا وفعلا.

- عدم احتساب عدد المقاعد الانتخابية التي حصلت عليها النساء بأصواتها الانتخابية او اصوات قائمتها من ضمن نطاق الربع المنصوص عليها كنسبة كوتا في الدستور وقوانين الانتخابات وهذا سيمنح فرصة لعدد اكبر من النساء للوصول الى السلطة التشريعية ومن ثم التنفيذية.

- على الحكومة العراقية أن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ المادة 5 من اتفاقية سيداو والمادة 45 – ثانيا من الدستور العراقي والمتعلقة بتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات القبائلية والعشائرية التي تنتهك حقوق المرأة وتقيد تقدمها، وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون إي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

- اضافة نص عقابي الى الفصل الخاص بالجرائم الانتخابية في قانوني انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات يتعلق بتجريم ومعاقبة كل من يشهّر بالنساء المرشحات او يمس بسمعتهن واعتبارهن بأي وسيلة من الوسائل, وكل من يعتدي على صورهن الانتخابية بسلوكيات لا اخلاقية. وذلك من اجل فرض حماية لهن وتشجيعهن على خوض الانتخابات بشكل آمن.

- زيادة الوعي الرسمي والحكومي بما يتعلق بشأن الميزانية المراعية للجندر مع التخطيط المحلي لضمان تلبية احتياجات المرأة في التخصصات المختلفة وتمكينها في المجالات كافة لاسيما السياسية. اضافة الى تمكين النساء اقتصادياً ودعمهن بما يضمن حقوقهن وقدراتهن على ضمان عيش كريم لاسرهن، وتوفير المساعدات المالية والدعم الاجتماعي للنساء المعيلات لاسرهن.

- مطلوب العمل على إيجاد ممنظومة قانونية تنظم عمل القوى السياسية، بدءا من آلية واضحة لتشكيل الأحزاب السياسية، مرورا بتنظيم عمل هذه الأحزاب، وتنظيم تمويلها، وانتهاء بتنظيم الإنفاق على الحملات الانتخابية، ويجب أن تتضمن هذه المنظومة آلية واضحة للشفافية والرقابة من دون أن يعني ذلك أن يتم تقييد حرية العمل الحزبي.

- تنفيذ الزامية ومجانية التعليم بشكل حقيقي واوسع نطاقا تحديدا للاطفال والنساء، فعمل الاطفال ادى الى تسرب كثير من الفتيات من المدارس وارتفاع نسبة الأمية بين البنات، كما ان المرأة المتعلمة تكون اكثر من غيرها علماً ودراية بواجباتها وحقوقها.

- عمل دراسات تخصصية من قبل المنظمات المعنية وبالتعاون مع مفوضية الانتخابات حول بيانات النساء المرشحات في كل محافظة وكيفية الاستثمار الاعلامي للنساء المستقلات من خلال تقديم تلك البيانات الى المؤسسات الاعلامية بعد اتمام بروتوكولات عمل تطوعية.

- على دائرة المنظمات غير الحكومية تقديم الاقتراحات الى الامانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة منظمات المجتمع المدني بشأن تشجيع عمل منظمات المجتمع المدني الداعمة لقضايا المرأة من خلال تقديم التسهيلات للفعاليات والانشطة التي تقوم بها وبالذات ما يتعلق باعداد مرشحات كفوءات والتثقيف الانتخابي.

- دعم منظمات المجتمع في برامج التوعية المخصصة للنساء استعداداً للانتخابات القادمة، بالاضافة الى دعم النساء وبناء قدراتهن سياسيا وتمكينهن من خلال ادماجهن في برامج الاحزاب والتنظيمات السياسية وتعزيز مواقعهن ضمن الهياكل العليا للاحزاب واختيار الكفاءات المتخصصة ليكون تمثيل المرأة في الدولة والسياسة ليس فقط كمّاً وانما نوعاً ايضا.

- على المجتمع الدولي و الجهات المانحة والمنظمات المحلية العمل الجاد والحقيقي على تمكين النساء وضمان حقوقهن وتوفيرها لاسيما في مجال المشاركة السياسية.

- على الحكومات المحلية اعادة النظر في ستراتيجية عملها بما يضمن عودة الحياة المدنية من خلال انشطة وبرامج وفعاليات اجتماعية وثقافية تعالج التراجع الملحوظ في الحياة المدنية، لاسيما العاصمة بغداد وتبني اعلام الدولة (شبكة الاعلام العراقي و هيأة الاعلام والاتصالات) حملة اعلامية تعزز الروح المدنية في العاصمة والمدن الاخرى.

- على وسائل الاعلام الحديثة ان تمارس دورها في تغيير الصورة النمطية للمرأة في الاعلام بتبني خطاب اعلامي يراعي النوع الاجتماعي والمنبثق من ستراتيجية اعلامية جندرية والمهمة الاكبر تقع على عاتق شبكة الاعلام العراقي كونها اعلام الدولة واقناع الجمهور بامكانيات المرأة في قيادة المؤسسات الاجتماعية والمشاركة في صنع القرار.

- تدريب المرشحات للانتخابات على الظهور الاعلامي من خلال مخاطبة الحكومة ومفوضية الانتخابات لشبكة الاعلام العراقي لاستثمار معهد التدريب فيها وبناء قدرات المرشحات اعلاميا.

- استثمار الصحافة الاجتماعية بشكل صحيح وكتابة مشاريع بهذا الشان من قبل المنظمات المعنية على ان يكون الاشراف نسوي بعد ان اثبتت التجربة ان المرأة الاعلامية هي الاقدر على ايصال صوت المرأة.

ملحق رقم (1)

(اسئلة استطلاع الراي)

استطلاع حول رأي الناخبين والناخبات في ترشيح المرأة للانتخابات والعوامل التي تؤثر في الفوز بانتخابات مجلس النواب:

اختي واخي الناخب/ة السلام عليكم

التجربة الديمقراطية الواعدة في العراق تحتاج إلى جهود مكثفة لكي تترسخ، ويتم ذلك من خلال تمكين جميع فئات المجتمع على حد سواء؛ لتنمو الديموقراطية بشكل سليم وغير مِعوَج، ومن بين ذلك؛ تمكين ودعم المرأة في الانتخابات؛ كي تتبوء مراكز صنع القرار؛ لذا قام منتدى الإعلاميات العراقيات، بالتعاون مع (NED) بإعداد هذا الاستطلاع، لهذا الغرض، راجين منكم الإجابة عن الأسئلة بصدق وموضوعية.مع خالص شكرنا وتقديرنا لكم...

1.الجنس : ذكر( ) انثى( )2.العمر: 18-30( ) 31- 40 ( )
50-41 ( ) من 51 فما فوق( )

3 .التحصيل الدراسـي:

1 الابتدائية 3 معهد/بكالوريوس

2 الثانوية (متوسطة/إعدادية) 4 شهادة العليا

4. الحالة الاجتماعية: 5 . المحافظة:

6 هل شاركت في الانتخابات السابقة للاعوام الماضية ؟ 1.كلا( ) 2. نعم()

7 هل ستشارك في الانتخابات النيابية القادمة ؟ 1.كلا( ) 2. نعم( )3.لم اقرر

8 برأيك من تفضل /ين بنسبة أكبر الترشح في الانتخابات ؟ 1.الرجل( )
2.المراة ()

9 هل تتمتع/ين بحرية اختيار مرشحك والتصويت لمن ترغب؟

في حال كانت الاجابة كلا ما السبب؟ 1.كلا( ) 2. نعم( )

10 هل تؤثر درجة القرابة على قرارك بقبول ترشيح المراة في الانتخابات ؟ 1.اقارب درجة اولى 2.اقارب درجة ثانية 3.لا تؤثر درجة القرابة

11 حسب خبرتك ايالمجتمعات اكثر دعما لترشيح المراة؟ 1. الشعبية 2- المدنية 3.لا اعلم

12 برأيك هل يوافق الرجل ان يدير الحملة الانتخابية لزوجته

او أختهأو أمه او ابنتهإذا ما ترشحت للانتخابات؟1.نعم 2.كلا 3.لا أعلـــم

13 هل يؤثر الاستقلال المادي عل ترشح المراة للانتخابات؟ 1.نعم( ) 2-.نعم()
3.لا اعلم

14 هل تعتقد/ين أن المرأة المرشحة تمتلك نفس قدرة الرجل على القيام بحملة أنتخابية ناجحة؟ 1.نعم( ) 2.كلا() 3.لا أعلـــم

15 برايك هل تدعم منظمات المجتمع المدني والنقابات المرأة في الانتخابات بنفس مستوى دعم الرجل المرشح في الانتخابات ؟ 1. نعم 2. كلا في حال كانت الاجابة كلا يرجى توضيح السبب؟

16 أذا رغبت المرأة الترشح في الانتخابات متى تكون فرصتها أكبر ؟ يمكنك اختيار أكثر من إجابة

1. أذا كانت من عائلة أو عشيرة مؤثرة دينياً أو قبلياً ( ) 2. اذا كانت ذات خبرة وكفاءة ( ) 3. أذا كانت منتمية أو مناصرة لأحدى القوى السياسية ( )4 . اذا كانت ناشطة في المجتمع المدني

17 برايك من هي الفئات الاجتماعية التي تدعم فوز المرأة في الانتخابات ؟يمكنك اختيار أكثر من إجابة

1..العشيرة والاقارب ( ) 2.رجال الدين( ) 3.المعارف والاصدقاء ( )
4.الشرائح المثقفة

18 ما هي اكثر وسائل الاعلام و الاتصال تاثيرا لفوز المراة في الانتخابات ؟ يمكنك اختيار أكثر من إجابة

1. اللقاءات التلفزيونية ( ) 2.مواقع التواصل ( ) 3.ندوات عامة ( )
4.الراديو ( )

5. اعلانات ( ) 6. الزيارات المنزلية ( ) 7. طرق اخرى اذكرها
.....

19 كيف تقيّم دور الإعلام العراقي في تشجيع المرأة العراقية على الترشيح في الانتخابات ودعمها خلال الحملة؟

1.جيد جدا( ) 2.جيد( ) 3.متوسط( ) 4.ضعيف( )

20 متى تكون فرصة المرأة اكبر للفوز في الانتخابات؟ يمكنك اختيار أكثر من إجابة

1. المرأةالتي لديها منصب وظيفي 2.المرأة البارزة في المجتمع المدني .

3. المرأةالقريبةلأحدالسياسيين . 4. المراة التي لها مظهر جذاب

21 كيف تقيم نسبة نجاح المرأة العراقية عامة في حسب التجربة السابقة لها في البرلمان ؟

1.جيد جدا( ) 2.جيد( ) 3.متوسط( ) 5.ضعيف( )
)

فريق كتابة واعداد الاستطلاع

1- الباحثون: د نبراس المعموري

د. مهند النعيمي

د. بشرى العبيدي

2- فريق المتابعة: اسراء طارق / الدعم اللوجستي

محمد ثامر/ جمع البيانات والاحصاء

محمد اسماعيل / مراجعة لغوية

اسيل علي حسين / ترجمة

3- فريق العمل الميداني في بغداد والمحافظات لتوزيع اسئلة الاستطلاع :

د ورود ناجي

د سكينة كريم

د بسمة الاوقاتي

رشا العبادي

اية عبد مؤمن

احمد عبد الرزاق

حذام يوسف

فالنتينا يوآرش هدو

رجاء عبد علي

امال المسلماوي

سهاد الطائي

هند قسام

ميسون حسين

احمد عباس خلف

المصادر:

الكتب:

1- انور مغيث، مستقبل المواطنة، اعمال المؤتمر الفلسفس اللبناني_ العربي، 25_ 26 نيسان 2012

2- المراة العربية والحياة النيابية ، سلسلبة منشورات التمكين الصادرة عن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، الامارات، 2012.

3- علي يوسف ألشكري ،مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006.

4- . رعد الجدة ، التشريعات الانتخابية في العراق ، مطبعة الخيرات ، بغداد ، 2000.

5- فارس كمال نظمي، انماط الشخصية العراقية الحالية وآفاق الوحدة المجتمعية، 2007

6- فارس كمال نظمي، الرثاثة في العراق،2015.

7- مهند محمد عبد الستار النعيمي، علم النفس المعرفي، 2014.

البحوث والتقارير:

1- د بشرى العبيدي ، التشريعات الدستورية والقانونية .. واقع وطموح من الناحيتين السياسية والانسانية/ بحث قدم في مؤتمر سائرون 2018/3/29

2- د نبراس المعموري ، المشاركة السياسية للمراة / بحث منشور في موقع منتدى الاعلاميات العراقيات 2016.

3- البيانات الواردة من مركز العد والفرز في المفوضية المستقلة للانتخابات / المكتب الوطني / قسم النوع الاجتماعي.

4- د بشرى العبيدي / تجربة المراة في الانتخابات / بحث منشور في منتدى الاعلاميات العراقيات / 2017.

5- د نبراس المعموري / اثر العادات والتقاليد والثقافة السائدة على واقع المراة / بحث قدم في موتمر دوكان حول واقع المراة في العراق عام 2014.

6- دور النساء العراقيات في الحياة السياسية – دراسة اليونيفم – 2005

7- قانون الاحزاب العراقي رقم 36 لسنة 2015

8- نبراس المعموري / المشاركة السياسية للمراة العراقية / بحث منشور في منتدى الاعلاميات العراقيات 2016.

9- اياس الساموك ، تمويل الحملات الانتخابية ، مقال منشور في موقع كتابات 2018/1/23.

الروابط:

1-
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%AA

2-
http://ar.parliament.iq/2017/11/20/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%AA

3-
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%88%D9%8A%D8%AA

4-
https://www.aljournal.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF-%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AA

5- https://alarab.co.uk/%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83-%D8%B3%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9

-6
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2008/2/4/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

-7 http://alghad.com/articles/537736-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9

8- برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق عام 2014

http://www.iq.undp.org/content/Iraq/ar/home/countryinfo.html

9- العربية نت" .نسبة المشاركة في انتخابات العراق وصلت إلى 60 %".اطلع عليه بتاريخ 2 مايو 2014

The opinion of the male and female electorate in the nomination of women as candidates in the upcoming elections and the factors that could affect the chances of winning in the Iraqi parliament elections

2018

Iraqi women Journalist's Forum (IWJF) in cooperation with the National Endowment for Democracy (NED)

Dr. Nibras Al-Mamory

Dr. Muhannad Al-Nuaimi

Dr. Bushra Al-Obaidi

The Iraqi Women Journalist's Forum has worked annually to prepare field studies by using statistics as the main source in its media campaigns, those campaigns were utilized as an essential part of its work in the field of standing up for community issues and human rights, Thus, the survey included a set of questions (21 questions) related to participation in elections and other questions concerning whether women's will get votes in the elections or not , the opportunities available according to the districts and communities to which the candidate belongs, the role of political parties , media and other institutions in supporting the political campaigns of women candidates and the factors influencing their chances of winning.

Aims of Survey: The main goal is to determine the reasons for the society's reluctance to elect women candidates in the elections, in contrary to voting for men candidates.

Methodology and Tools for Survey: The survey questionnaire was designed with the participation of a group of the organization's staff and volunteers from media and women activists with up to 30 participators. It was presented to a number of specialists in the opinion polls, it was

also presented to the representatives of the targeted governorates to consider their notes before releasing it in its final form. The questionnaire covered two parts, the first one was regarding general information about the respondents (Gender, age, academic attainment, social status, and finally the governorate) and the second, the survey questionnaire.

The survey was put into action during the period from 1 July 2017 to 15 March 2018. The sample size was 610 questionnaires distributed to the targeted governorates in the survey, the number of individuals surveyed was 591 male and female with age group of (18 - 51), the number of non-responders reached (19) individual, meaning that the response rate is greater than 95%.

The survey sample for 2017-2018 was designed to be unequal according to the population and ethnic density of the six surveyed governorates. In addition, the sample size of each governorate was determined separately for the age group (the voting age) to distribute the sample size on (gender - social status - academic attainment). As follows:

Baghdad: 250 members of both sexes

Basra: 100 members of both sexes

Dhi-Qar: 50 members of both sexes

Diyala: 50 members of both sexes

Anbar: 60 members of both sexes

Kirkuk: 100 members of both sexes

Summary of Results Analysis:

- The category of young people who have a university degree are the most responsive to participate in the survey, and this gives a realistic reflection on the role of youth in change it also gives a positive impression of the role of educated youth in spreading the participatory culture regarding influencing and decision-making in the community.

- There is a societal awareness in the sample of the poll about the importance of their participation in the elections. This indicates the important fact that there is a careful and progressive development in the voter's psychological behavior towards the transition from the rule of authoritarianism to the consultative approach within social and institutional scope.

- The preference was to vote for men candidates in the elections, although it came to a slight difference compared to the voting for women, the majority of votes for men came from the section of men respondents, while women respondents had dissimilarity in their preferences in voting for women candidates as it came high in Basra and Diyala governorates in contrary to Baghdad and that may be due to the intense focus on Baghdad as the capital of the country and its population density and electoral weight.

- The survey found that respondents in most governorates of both sexes were free to choose their candidate, but this freedom fell among the women voters in Anbar province, and this reflects the nature of the tribal society there, in addition to the result of the armed conflicts in that province.

- The results showed that kinship does not affect the decision of the voter in the elections and that came to a percentage of 74%, most of the voters who came with that decision were from the section of post-graduate degree holders, Baghdad was the highest in this choice by 84%, Kirkuk in contrast was the highest by voting for the opposite by 40%. Post-graduate degree holders are more objective in dealing with these issues, especially their concern about the nature of community participation.

- The survey proved that young people with a level of high education tend to adopt civil orientations and that civil societies are more supportive of women candidates.

- The poll reflected the man's acceptance to run the election campaign for his wife or female relative by 55%, and Basrah was leading the poll concerning men's support, and this is very accurate because most of the campaign managers now and in the previous parliamentary sessions were and still are men working for women, noting that the capital Baghdad was the weakest among Cities polled in support of men's management of the campaign, as it scored 44%.

- The respondents in the survey of both sexes stressed that the financial independence of women affects the candidacy of women in the elections by 65%. This result supports the demands of the Iraqi women's movement in the economic empowerment of women.

- The results of the survey from both sexes indicate that women have the same ability as men to conduct a successful political campaign, which is 60%, the most of votes to emphasize these results came in Basrah with 75%. This result reflected the emergence and evolution of the psychological alignment of voters towards liberation from the guardianship dilemma and to make women equal to men as a "cognitive factor" capable of exercising their cultural and cognitive role in society.

- Two-thirds of the respondents stressed out the importance of support from civil society organizations and associations for women in the elections with the same level of support for men candidates, with one-third of the surveyed women demanding a greater role for organizations and associations in encountering some of the challenges and accusations women is facing such as lack of knowledge, discrimination based on gender and lack of credibility, and that require these organizations to take a bigger role in supporting women.

The confirmation of respondents on the objective aspect in the process of selecting candidates in terms of preference for competence and experience over the political, religious and tribal affiliation, Basra exceeded the selection of the criterion of efficiency by 65%, however,

the respondents of Kirkuk province preferred religious and tribal affiliation in their choices by 54%. (An important observation, because of the ethnic diversity of the province and the existence of a conflict over its identity, we find that there is a national and tribal alignment in the province, the existence and sustainability of this alignment depends on the realization of the concept of citizenship and the individual's sense of justice and equality of opportunities and rights)

- The results of the survey show that the level of education affects electoral behavior in two ways: First, the lower level of education represents a stronger base in selecting the candidates on a tribal and religious basis. Second, the level of high education increases the likelihood of choosing the candidates on the basis of personality and competence.

- The results of the survey indicated an equal ratio between the social groups that support the women's victory in the elections. The category of tribes and relatives[1] and the category of intellectuals[2] were equal percentages, both 32%. The analysis data for these percentages indicate the following:

- The prevalence of tribal concepts in the selection, which is an indicator of one of the negative, non-objective manifestations. In the same context, tending to vote for contacts and friends constituting in total 61.9%, that all against the objective voting of the intellectual section of respondents which came to 32%. (Increasing electoral awareness and deepening the concepts of democracy over time will lead to dismantling tribal concepts due to the absence of need for them and because of their qualitative opposition with the inevitability of social rationalism, which emphasizes the importance of equality of opportunity and achieving Community and Gender Justice)

- The sample reached conclusive belief that the clerics and the Islamic authorities which they represent, do not favor the women's victory in the elections, only with a slim majority of 6%. It seems that political Islamization has failed to maintain a positive attitude towards women

and their role in society by trying to diminish their role in a narrow framework, according to the poll.

The respondents stressed out that the social media sites are the most influential media tool in the electoral education of women and especially the young ones (as the social media is becoming the language of the world and the most influential means of public opinion).

- The results of the survey found that the media did not keep pace with women's issues, as its level did not exceed the average, but even came close to the weak, and this reflects the negative role of media in dealing with women issues and putting them in a harsh form ranging from the attractive appearance and the shallow culture of the entertainment programs or ugly appearance in a harsh form and neglecting sensitivity and femininity, especially in political interviews. in addition to the deliberate absence of the cultural, civil and scientific role of creative examples of artists, novelists, and prominent academics.

- Preference of the objective aspect in the analysis of selection, where 55% of the respondents preferred the scientific and administrative efficiency of women candidates for other qualifications and the highest sample was in Basra 65%.

- Despite all the notes recorded by the observers on the performance of women in parliament, but the poll registered the percentage of 72% that their performance was acceptable, these results came due to the superiority of a group of parliament women by advancing the interrogation platforms also they have a significant role in detecting the files of corrupt officials and the city of Basra is the highest in confirmation that the female parliamentary has succeeded.

- The answer of the respondents according to governorates reflected degrading the city of Baghdad, in civil and cultural aspects compared with Basra[3] because of the migration from the provinces to Baghdad, which reflects the nature of the conflict between civilian Baghdad and newcomer Baghdad in addition to the concentration of political conflict

in the capital, especially as the electoral importance in it. In addition to the superiority of tribal and religious, nature, especially in Anbar, Thi-Qar, and Kirkuk. The results also reflected the progress of Basra in the cultural and civil aspects. This gives the impression that the tendency to change reality is greater in the society of Basra.

_____

1 Anbar progressed to a ratio of 62%.

2 Basrah Exceeded with a ratio of 57% from the survey sample.

3 Review the answers on questions (8,12,14,17,20).

Recommendations:

Any political stability must be accompanied by social, cultural and civil stability. There is no stable society without a political life that guarantees freedoms, including participation in the public life for all groups of society, especially women, thus, it is important that government play its role by granting women their freedom to take their part in social and political life according to their competence without discrimination.

- "Supporting the electoral democratic experiment and broadening the culture of political participation is a kind of peaceful protest practice" is an incorrect sentence because political participation through the elections is a democratic experience on one hand and a participation in ruling on the other hand. It is not a form of peaceful protest to rectify the situation and overcome errors through ballot boxes. Which is at the core of the Independent Electoral Commission's work in finding the most effective ways to raise awareness, education and gender sensitivity in word and deed.

- Not counting the number of electoral seats obtained by women either with the votes they got or with votes for their political party from the scope of the quarter provided within "quota" in the Constitution and election laws and this will give the opportunity for more women to access the legislative then executive authorities.

- The Iraqi government should take the necessary measures to implement Article 5 of the convention of "CEDAW" and Article 45-2 of the Iraqi Constitution concerning the change of social and cultural patterns of men and women behavior to achieve the elimination of tribal prejudices and practices that violate women's rights, restrict their progress and all other beliefs such as believing that there is a gender inferior or higher than the other.

- Add a punitive text to the section of electoral crimes in the election law of the Iraqi Parliament and the provincial councils concerning the criminalization and punishment of all who denounce women candidates or affect their reputation, and anyone who violate their electoral images with immoral behavior. In order to protect them and encourage them to run in elections safely.

- Increasing official and governmental awareness regarding the gender-sensitive budget with local planning to ensure that the needs of women in various fields are met and empowered in all areas, especially political ones. In addition, empowering and supporting women economically in a way that guarantees their rights and abilities to ensure a decent living for their families, also providing financial assistance and social support to women who are mainly the providers for their families.

- Implementation of compulsory and free education in a real and wide-ranging scope, specifically for children and women. Child's labor led to many girls abandoning schools and a high illiteracy rate among them. Well-educated women are more aware of their duties and rights.

- Conducting specialized studies by the concerned organizations in cooperation with the Electoral Commission on the data of women candidates in each governorate and how to use media to support independent women by providing these data to the media institutions after the completion of protocols of voluntary work.

- The NGO Department should submit proposals to the General Secretariat of Ministers Council - Civil Society Organizations Department to encourage the work of civil society organizations that support women issues by providing facilities for women activities and events, especially

with regard to the preparation of qualified candidates and electoral education.

- Supporting community organizations in awareness programs specified for women in preparation for the upcoming elections, in addition to supporting women and building their political enabling and empowering them by integrating them into the programs of political parties and organizations, promoting their positions within the supreme structures of parties and selecting efficient competencies to represent women in the state and politics, as quality and quantity.

- The international community, donors and local organizations must work hard and real to empower women and ensure and guarantee their rights, especially in the area of political participation.

- Local governments should reconsider their strategy to ensure the return of civic life through social and cultural programs and activities that address the noticeable degrading in civil life, especially in the capital Baghdad, and the state media (Iraqi Media Network, Media and Communications Organization) must adopt campaigns promoting the civil spirit in the capital and the rest of the cities.

- The modern media should play their role in changing the stereotypical image of women in the media by adopting a gender-sensitive media program based on a gender media strategy. The most important task lies with the Iraqi Media Network as the state official network to convince the public about the potential of women to lead social institutions and participate in decision-making.

- Training the candidates on media appearance by demanding from the government and the Electoral Commission to the Iraqi Media Network to invest in its training institute and build the capacities of female candidates.

- Invest in the social press correctly and write projects on this matter by the concerned organizations, that the supervision should be feminine after experiments proved that the media woman is able to deliver the voice of women.